الأمم المتحدة S/PV.6017

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠١٧

الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرياس سانشيز	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد لويس - نافارو
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد جانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/697)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-60917 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/697)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإكوادور وباكستان والبرازيل وبوليفيا وجمهورية تترانيا المتحدة وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وقطر وكندا وكولومبيا والمغرب والمكسيك والنرويج والنمسا ونيجيريا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. والحاجة إلى تلك الموارد للمضي قدما في رفع مستويات التنمية البشرية. وذلك ما يجب أن نفعله بعد أن سلمنا بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي أركان هذه المنظمة، وأساس أمننا ورفاهنا الجماعيين. واليوم، نحتاج إلى تجاوز الأقوال. فالحوار الذي نبدأه الآن يجب أن يفضي بنا إلى العمل.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى بيان، باسم الأمين العام، من السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وأدعو السيد دوارتي إلى أخذ الكلمة.

السيد دوارتي (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنقل تحيات الأمين العام إلى مجلس الأمن بمناسبة عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز الأمن الجماعي.

إن تحقيق شعور بالأمن الجماعي خطوة حيوية صوب منع نشوب الصراعات. وكما نعلم جميعنا علم اليقين، فإن المنظمات عادة ما تكون مؤهلة للتصدي للتطورات أكثر من أن تكون مؤهلة لتوقعها. غير أنه لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ولهذا، يأتي منع نشوب الصراع في صدارة جدول أعمالي، ولنفس السبب، يجب أن يعزز المجتمع الدولي قدرته على التقليل إلى أدنى حد من احتمالات نشوب الصراع.

ويمكن لتعزيز الأمن الجماعي أن يوطد الثقة بين الدول. كما يمكن له أن يمهد السبيل لإبرام اتفاقات وإقامة التعاون في ميادين أخرى، والجمع بين الدول على نحو مطرد في إطار شبكة من المصالح المشتركة، وتحسين التفاهم والدعم المتبادل بينها.

وقد أولت عصبة الأمم اهتماما مركزيا لتعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم التسلح والحد من الأسلحة بصورة عامة. وعندما أنشئت الأمم المتحدة، منحت مسألة التقليل إلى أدنى حد من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسليح مكانا في الميثاق إلى جانب نزع السلاح.

وما من مناقشة جدية بشأن تحديد الأسلحة أو إزالتها يمكن أن تتفادى موضوع تحسين الشفافية. فإذا تصرفت الدول بطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها، يمكن لذلك أن يعزز الثقة، وبالتالي، يعزز الأمن الجماعي.

وقد وضعت الدول الأعضاء صكين للشفافية في إطار الأمم المتحدة. أولا، الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وسيتم استعراض هذا الصك لأول مرة في عام ٢٠١٠. ثانيا، سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يمكن للدول الأعضاء أن تبلغه بوارداتها وصادراتها من الأسلحة، وأن توافيه بالبيانات عن مخزوناتها

العسكرية وإنتاجها من فئات معينة من الأسلحة التقليدية الرئيسية. وعلى مدى الأعوام، اتفقت الدول الأعضاء على توسيع نطاق السجل بصورة مطردة. ومن الأمور الهامة، أن الدول الأعضاء، قررت في عام ٢٠٠٣ أنه يمكن للدول أن تدرج فيه عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. وشارك في هذين الصكين أكثر من نصف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن نرى مزيدا من المشاركة، فضلا عن مزيد من الموافاة بالتقارير بشكل منتظم.

ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشفافية في مجال التسلح ليست سوى معيار من عدة معايير يسعى المجتمع العالمي إلى تكريسها في اتفاقات متعددة الأطراف في مجاليّ نزع السلاح وتنظيم التسلح. وتشمل المعايير الأخرى عدم الرجوع عن القرارات المتخذة والتحقق ودرجة التزام الدول الموقعة بالاتفاق. وسيعتمد تزايد احتمالات تحقيق الإمكانات الكاملة للأمن الجماعي على مدى قبول الدول لهذه المعايير وتنفيذها بحسن نية.

وأرحب باعتراف مجلس الأمن بأن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وتنظيم التسلح يمكن أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز الأمن الدولي، لصالح الجميع. وكل الدول الأعضاء وشعوبها لها مصلحة في الأمن. فالأمن هو الصالح العام، وعلى هذا النحو، لا نشعر بقيمته إلا عندما نتشاطره مع الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دوارتي على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع النص المطبوع، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

ويسعدني أن أرحب بوجود نائب الرئيس ووزير الخارجية في بنما، فخامة السيد صمويل لويس – نافارو على طاولة المجلس. وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

السيد لويس – نافارو (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أهنئ رئيس كوستاريكا على مبادرته بطرح هذا الموضوع الهام للمناقشة اليوم. وليس بوسع بنما، البلد الذي يعيش فيه الناس من مختلف الأعراق والديانات والثقافات معا في سلام ووئام، إلا أن تسعى إلى تعزيز آليات الأمن الجماعي المتعددة الأطراف وتعزيز سيادة القانون.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اعتمد زعماؤنا نهجا متعدد الأبعاد لتحقيق الأمن عن طريق الربط بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وذلك يتطلب بذل مزيد من الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح وإزالة أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي الحد من النفقات العسكرية كيما تتماشى القدرات مع الاحتياجات المشروعة للدفاع والأمن.

ومع ذلك، فإن أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في الوقت الحاضر لا تنبع من الحروب بين الدول أو عمليات احتلال الأراضي، وإنما من النزاعات الداخلية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وانهيار الدول. ولذلك السبب، ينبغي أن يكون مصدر قلقنا البالغ استمرار الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي الجريمة والصراعات المسلحة في كل مكان. والاتجار غير المشروع بالأسلحة هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الدوليين اليوم. إذ يمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة ربع التجارة العالمية، وجزء كبير من ذلك الاتجار موجه نحو في حالات الصراع.

لقد عالج مجلس الأمن تلك الحالة عدة مرات عن طريق فرض حظر على الأسلحة، مما أسفر عن الحد من عدد الضحايا بفعالية. ولكن ثمة أثر هام آخر لذلك الاتجار هو

زيادة تفاقم المشاكل الاجتماعية الخطيرة. وتلك الأسلحة أكثر فتكا وتدميرا من أسلحة الدمار الشامل. فأثرها التراكمي إذا ما قيس بعدد القتلى والجرحى والتكاليف الاجتماعية المترتبة على ذلك، مسألة مثيرة للقلق لدرجة تستدعي أن نتصرف بحزم ونضع حدا لذلك الوباء الذي يهدد البشرية.

وقد أبرم المجتمع الدولي عددا من الاتفاقات الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في التعاون الدولي. ولكن فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فكل ما لدينا حاليا هو برنامج عمل غير ملزم، يشارك فيه ثلثا الدول الأعضاء أو ما يزيد قليلا. ولن تكون تلك المبادرة كافية لكي تدمج الدول التي تصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحكامها في صك ملزم يزيد الكفاءة والفعالية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن جانبنا، ومن أجل الإسهام في تحقيق ذلك الهدف على المستوى المحلي، سنت حكومة الرئيس مارتن توريخوس قانونا يفرض رقابة أكبر على تلك الأنشطة في بلدنا.

ومع ذلك، فإن هذه المبادرات ليست كافية. ونظرا لحجم تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن عدم بذل جهود مماثلة بشأن مسائل إنتاج الأسلحة والاتجار بها أمر لا يغتفر. وبدون تنظيم ومراقبة دوليين، سيتعذر التخفيف من الأثر العالمي للبيع المشروع للأسلحة. ومثلما هناك ضوابط لإنتاج المواد النووية ونقلها، ينبغي أن يكون بإمكاننا تتبع إنتاج الأسلحة الصغيرة. ويتعين علينا دراسة كيفية تحقيق معايير متوائمة ووضع قواعد بيانات عالمية لتبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية.

ونحن نعلم أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بحق الدول الأعضاء في الدفاع المشروع عن النفس ولكن لا ينبغي للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو تنظيم الاتجار المشروع بها أن ينتقص من ذلك الحق بأي حال. فاللوائح التنظيمية التي ستوضع والتدابير التي يمكن أن تتخذ لن تتدخل في حق الدول في حماية أنفسها من الجرائم المحلية والدولية.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، دون التنويه بالجهود التي ما فتئتم تبذلونها لضمان إبراز هذه المسألة على الصعيدين الوطني والدولي. ونأمل في أن تكلل تلك الجهود بالنجاح.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد كوستاريكا على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة.

وأشكركم شخصيا على ترأس مناقشة اليوم. وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسيد صمويل لويس – نافارو، نائب الرئيس ووزير الخارجية في بنما.

ونحن إذ نناقش اليوم مسألة تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة، تستحوذ النفقات العسكرية العالمية والاتجار بالأسلحة على الحصة الأكبر من النفقات في العالم، حيث تبلغ أكثر من تريليون دولار سنويا وهي آخذة في الازدياد. وفي الوقت نفسه، يعيش ما يقرب من بليون نسمة في العالم في فقر مدقع ويواجهون جميع أنواع التهديدات التي تتسبب فيها المشاكل العالمية مثل الأوبئة والتلوث البيئي وتغير المناخ والإرهاب، والتي يصعب حلها بسبب نقص الأموال، في جملة أمور.

وهذه الحقائق السائدة في سياق ما بعد فترة الحرب الباردة، التي كانت نهايتها تبشر بالنقيض، تؤكد مرة أخرى، ما قاله الأمين العام للمنظمة، وهو محق، في عام ٢٠٠٤ في

مذكرته بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية منذ عام ١٩٨٧:

”وقد يكون للإفراط في الإنفاق على التسلح وفي الإنفاق العسكري أثر سلبي على التنمية وقد يصرف الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية عن الأهداف الإنمائية على أن ... انتشارها وتوافرها قد يهددان السلامة المادية، وقد يعرضان الاستقرار والرفاه للخطر، وقد يضعفا الثقة الاجتماعية والاقتصادية، بما يثبط الاستثمار والتنمية الاقتصادية وبما يسهم في حلقة من الفقر والتخلف في النمو وحالة الشدة والكرب“. (A/59/119، الفقرة ١٨).

إن اندلاع أعمال القتال أو استمرارها وتزايد حدتها في البؤر الساخنة قيد نظر مجلس الأمن، خاصة في أفريقيا بل وفي قلب أوروبا مؤخرا، تبرهن أكثر على حقيقة أن ما حذر الأمين العام منه بوصفه احتمالا كان ولا يزال واقعا ويزيد من أهمية التزام الدول الأعضاء، كما تنص المادة ٢٦ من الميثاق، بالمسؤولية عن:

”إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“.

وإذ يتشاطر وفد بلادي الفهم العام بأن خفض التسلح والتنمية هما عمليتان مستقلتان، إلا أن كلا منهما تعزز الأخرى، وهما مرتبطتان بالأمن من جميع جوانبه، فإنه يتشاطر أيضا وجهة النظر الواسعة الانتشار بأن التدابير التي تهدف إلى تحقيق تنظيم الأسلحة والحد منها كوسيلة لتعزيز الأمن الجماعي يجب أن تقوم وأن تنفذ بروح تعددية الأطراف ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نشدد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة – التي زاد عدد أعضائها حوالي أربعة أضعاف منذ مولد المنظمة وميثاقها – إضافة إلى هيئاتها المرتبطة بنزع السلاح، مثل هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وهما، فيما يثير انزعاج الدول الأعضاء، معطلتان منذ سنوات كثيرة وبدون جداول أعمال أو برامج عمل موضوعية.

وفيما نشهد الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري العالمي إلى أكثر من تريليون دولار سنويا، وكما ذكرت من قبل – أي حوالي ٤٠ في المائة أكثر مما كان عليه قبل ١٠ سنوات – فإن الأمم المتحدة، التي تأسست بهدف صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ولا يتوفر لها سوى حوالي ٢٠ بليون دولار سنويا للإنفاق على برامجها في جميع المجالات، يجب أن تكون قادرة على المساهمة في تضييق الفجوة بين المبالغ المستعدة البلدان لتخصيصها للوسائل العسكرية، من ناحية، وعلى تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، من ناحية أخرى.

إن مجلس الأمن يؤكد من خلال قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) على أهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد الصراع. ومن البديهي أن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور مهم في تعزيز أمن الدول في مناطقها وتقليل خطر نشوب صراع إقليمي، وبالتالي فإنها تساهم في صون السلم والأمن الدوليين من خلال تعزيز نزع السلاح الإقليمي، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة ووفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح. إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم تشهد على الدور الذي تستطيع المنظمات الإقليمية الاضطلاع به والذي قامت به حقا في نظام نزع

السلاح وعدم الانتشار النووي، الذي يحتل مكانا بارزا في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي السياق الدولي المتغير ومع ظهور الإرهاب، فإن النزوع – هنا وهناك ومن حين لآخر – إلى الابتعاد عن السعي وراء الحلول المتعددة الأطراف لمسائل نزع السلاح والأمن، وظاهرة تخلف النمو والفقر وسباق التسلح المستمر في مناطق كثيرة من العالم هي عوامل تسهم في انعدام الأمن في بلدان كثيرة. وبالتالي من المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وهي في المقام الأول الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام – إضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الأمن الجماعي، وتنظيم التسلح ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن تكون تلك التدابير تكميلية لجهود حفظ السلام وبناء السلام ولكفالة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي هي أطراف فيها. وتتطلع فييت نام إلى المساهمة في تعزيز هذا التعاون والتنسيق.

مرة أخرى، أشكركم، سيدي، ووفدكم على هذه المبادرة وعلى مشروع البيان الرئاسي الذي نحن مستعدون لتأييده.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم وأن أثني على التزامكم مدى الحياة بنزع السلاح، إقليميا وعالميا على حد سواء. ومن المناسب جدا، بصفتكم فائزا بجائزة نوبل للسلام، أن تتواجدوا هنا لرئاسة مجلس الأمن الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. أشكركم على تواجدكم هنا.

ونرحب أيضا بعودة نائب رئيس بنما لويس نافارو، إلى المجلس ونشكره على بيانه. ونوجه الشكر أيضا للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية الموجزة.

تتشاطر المملكة المتحدة العزم على إعادة النظر في التحديات التي تواجهنا في مجال نزع السلاح. ونحن نعمل مع شركاء لتعزيز كل ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللتشجيع على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة وتنفيذ المعايير المشتركة الرفيعة لتصدير الأسلحة التقليدية، وهي بالطبع أسلحة التدمير اليومي في أنحاء العالم. وهذا هو السبب في أن تحديد الأسلحة ومكافحة الانتشار ونزع السلاح، بالنسبة للمملكة المتحدة، تتعلق بإيجاد أرضية مشتركة لتعزيز أمننا الجماعي، وهو محور كل ما نفعله في الأمم المتحدة، وخاصة هنا في مجلس الأمن.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بمبدأ تعميم نزع السلاح في السياسات الإنمائية الذي تعززه هذه المناقشة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في مجالات الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي نزع سلاح وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها في مجتمعاتها المحلية.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز معاهدة عدم الانتشار. ولن نبدي أي تسامح مطلقا إزاء الانتشار وسنعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب إحراز تقدم على كلا الجانبين، في كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ولكي ندعم إحراز هذا التقدم بشأن عدم الانتشار نحتاج إلى نهج نشط حيال نزع السلاح النووي. ولذلك ندعو إلى المزيد من الخفض في الترسانات النووية الكبرى وإحراز تقدم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي غضون ذلك، تقوم المملكة المتحدة بعمل مبتكر لمواجهة بعض التحديات التقنية التي يشكلها نزع السلاح.

فلقد خفضنا ترسانتنا النووية إلى ١٦٠ رأسا حربية جاهزة للتشغيل ومتاحة وعرضنا استضافة مؤتمر للأعضاء الخمسة الدائمين لمناقشة الجوانب الفنية للتحقق من نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى، يشكل انتشار دورة الوقود النووي خطرا جسيما على الاستقرار الإقليمي والعالمي، حيث أنه يمهد الطريق إلى انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية. إن الضمانات المتعددة الأطراف للوقود النووي توفر للدول سبيلا ممكنا لتعزيز أمنها الجماعي والتنوع في مجال الطاقة من خلال ممارسة حقوقها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما تتفادى انتشار أكثر التكنولوجيات النووية حساسية.

وشواغل الانتشار لا تقتصر فقط على التكنولوجيات والمواد النووية، حيث تنطوي تكنولوجيات ناشئة أخرى على مخاطر وكذلك على فرص، ولهذا السبب تبقى معاهدة الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية والسمية بالغتا الأهمية في هذا القرن.

وفي ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين بشأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة، وقد أحرزنا بشكل جماعي تقدما حقيقيا في المجال الهام للألغام المضادة للأفراد والذي تغطيه معاهدة أوتاوا. أود أن أؤكد دعم المملكة المتحدة القوي لتعميم الاتفاقية ولتنفيذ أحكامها المتعلقة بتدمير المخزونات وإزالة الألغام حول العالم. إن المملكة المتحدة هي ثالث أكبر مانح لبرامج إزالة الألغام في البلدان المتضررة، حيث لا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكل تهديدا خطيرا في المجال الإنساني.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بالمفاوضات الناجحة، التي جرت في مؤتمر دبلن في وقت سابق من هذه السنة، بشأن معاهدة جديدة تحظر الذخائر العنقودية، وهي مجموعة كاملة من الأسلحة. وكانت النتيجة الختامية لها اتفاقية ستسهم بشكل كبير في مواجهة التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة في المجال الإنساني. ونحن ننوي توقيع الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أي خلال أسبوعين. وقد التزم رئيس وزراء بلدي شخصيا بالعمل مع بلدان أخرى للتشجيع على أكبر قدر ممكن من التقيد بمعايير الاتفاقية الجديدة. وقد توقفنا في المملكة المتحدة عن استخدام مثل هذه الأسلحة. وبدأنا بعملية سحبها من الخدمة ووضعها في برنامج لتدميرها، كما أضفنا الذخائر العنقودية إلى قائمة المواد التي يحظر نقلها.

أود أن أختتم ملاحظاتي بإعادة التأكيد على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة المقترحة. إن إنجاز هذه المعاهدة هو هدف تناصرونه أنتم، يا سيدي الرئيس، في الأمم المتحدة وفي أمريكا الوسطى واللاتينية، وأنا أحيي التزامكم الشخصي بذلك. إن لمعاهدة تجارة الأسلحة دورا مهما تقوم به في كفالة الأمن الدولي الجماعي. ومع مقتل شخص واحد كل ٩٠ ثانية بسلاح تقليدي، فإن تجارة الأسلحة التقليدية غير المسؤولة تولد انعدام الاستقرار وتؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تعالج معاهدة تجارة الأسلحة مسألة التجارة غير المسؤولة، وبذلك سوف تسهم إيجابيا في السلام والأمن الدوليين.

ولدى عدد من البلدان شواغل بشأن هذا الاقتراح، ويجب تناول تلك الشواغل بصراحة وصدق. ولكن تجارة الأسلحة التي يتم تنظيمها بشكل سليم هي لصالح الجميع، أي لصالح حفظة السلام حول العالم؛ وقوات إنفاذ القانون والأمن في الدول الأعضاء؛ ومجتمع الأعمال الذي يصنع ويبيع الأسلحة ويود أن يفعل ذلك بشكل مسؤول؛ والأهم من كل ذلك أنه لصالح الأشخاص العاديين الذين تتحطم

حياتهم نتيجة فشلنا في التحكم بتجارة الأسلحة اللاأخلاقية وغير المسؤولة.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، لعرض هذه المسألة على مجلس الأمن ولرفع مستوى مناقشتنا بفضل تواجدكم.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد كوستاريكا لجمعنا من أجل مناقشة هذا الموضوع المهم. إن تفاني كوستاريكا في رعاية السلام من خلال تعزيز نزع السلاح أمر معروف جيدا، كما هو الأمر بالنسبة لالتزامكم الشخصي، سيدي الرئيس، ووجودكم يشرفنا. كما أننا نرحب بتواجد السيد صامويل لويس – نافارو، نائب رئيس بنما ووزير خارجيتها، ونشكر السيد سيرجيو دوارتي على بيانه.

تقدر الولايات المتحدة دور الأمم المتحدة في تعزيز الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ومسؤوليات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ولهذا الغرض، تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي في التشجيع على تقليص الأسلحة ومكافحة الانتشار، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل.

وتدرك الولايات المتحدة أن الانخراط المتعدد الأطراف هو أداة مهمة للحد من التسلح ولوقف انتشار الأسلحة. وقد تؤدي المعاهدات دورا، ولكن قد تقوم بذلك أيضا الرابطات الطوعية. وفي عام ٢٠٠٣، أطلقت الولايات المتحدة للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي نهج دينامي ونشط لمعالجة مشكلة الانتشار العالمي. واليوم، تعمل أكثر من ٩٠ دولة عضوا تشارك في المبادرة بشكل طوعي وفي تناغم، مستخدمة قدراتها الوطنية لوضع مجموعة واسعة النطاق من الصكوك القانونية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها للقضاء على خطر شحنات أسلحة الدمار الشامل والمعدات والتكنولوجيات المتعلقة بالقذائف. وتشترك الولايات المتحدة أيضا إلى جانب ٣٩ دولة أخرى في ترتيب واسينار، وهو نظام طوعي لمراقبة الصادرات ينظم الأسلحة التقليدية والمواد المزدوجة الاستخدام. ونأمل أن تنضم دول إضافية إلى الولايات المتحدة في المشاركة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفي اعتماد قائمة مراقبة الصادرات الخاصة بترتيب واسينار. وتقوم الولايات المتحدة أيضا بدور قيادي في تقليص تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من خلال برامجها للمساعدة في مجالات مثل تدمير الأسلحة وتأمين مخزوناتها ووسمها.

والعمل ضمن الأمم المتحدة هو أيضا أمر هام. وقد قدمت الولايات المتحدة من جانبها مشروع قرار في الدورة الحالية للجمعية العامة يعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء بالامتثال الكامل لاتفاقات والتزامات تحديد الأسلحة. وقد وضعت الأمم المتحدة أيضا برنامج عمل بشأن تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وأصدرت تقريرا بتوافق الآراء (A/61/1028) يشمل توصيات الخبراء بشأن التحقق من جميع جوانبها.

وبشكل أكثر تحديدا، يضطلع مجلس الأمن أيضا بدور في ذلك. فقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو مبادرة لا سابق لها ومثال جيد لنوع المساهمة التي تستطيع أن تقدمها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار. وفي حين يتضمن نطاق القرار الأنشطة الإرهابية، فقد صُمِّم لمعالجة مجمل نطاق أنشطة الانتشار، بما في ذلك تلك التي تقوم بها أطراف من غير الدول والتي تقدم خدمات تتعلق بالانتشار. كما يضع القرار على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متطلبات لاتخاذ تدابير محددة بهدف تجريم الأنشطة التي قد تسهم في أنشطة الانتشار أو تدعمها.

وللجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دور مهم تقوم به في الترويج لتنفيذ القرار. وإضافة إلى ذلك، يخدم القرار المصالح الاقتصادية للدول الساعية إلى أن تصبح من الموردين الاقتصاديين العالميين للبضائع والخدمات.

ولدى الولايات المتحدة ودول عديدة أخرى برامج مكثفة قد تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونحن مستعدون للقيام بالمزيد. ونعتقد بأن المجلس يستطيع أن يقوم بدور في تعزيز ذلك الجهد وغيره من الجهود، خاصة عبر دعوة الدول إلى الارتقاء إلى مستوى التزاماتها بموجب قرارات المجلس والتعهدات الأخرى الملزمة.

إن الحد من التسلح هو هدف مهم بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو قد يزيد من الأمن ويسهم في تعزيز التنمية، خاصة في ظل الظروف الملائمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا الترحيب بالسيد أوسكار آرياس سانشيس، رئيس كوستاريكا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن.

لا يمكن النظر إلى مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بمعزل عن الوضع الأمني الشامل اليوم. ويدعو الاتحاد الروسي دون كلل إلى وضع نظام متكافئ للأمن الجماعي، والذي من شأنه أن يمكننا من مواجهة الطائفة المتنامية من التهديدات والتحديات معا.

ويكشف نفس منطق تطوير العلاقات الدولية اليوم إفلاس الآليات الأحادية والثنائية والتكتلات، ولا سيما تلك القائمة على القوة. ونحن نعتقد بأن آليات حفظ السلام يجب أن تقوم بدور مهم في تعزيز هيكل الأمن الجماعي، ولا سيما تلك المنشأة في إطار الأمم المتحدة. وهنا تراكمت خبرات كبيرة وتحققت نجاحات عديدة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطور باستمرار من حيث المفهوم والتنفيذ. ويعزز ذلك حل المشاكل الناشئة والاستجابات الفعالة للحقائق السياسية الجديدة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه حتى اليوم، تبقى مشكلة كفالة مستوى الخبرة العسكرية المطلوبة للعمل في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من دون حل. وجوهر مبادرة روسيا المقترحة في مؤتمر قمة الألفية لتكثيف أنشطة لجنة الأركان العسكرية يكمن في إشراك تلك الهيئة في بعثات تقصي الحقائق وأفرقة التفتيش لتقييم استعداد القوات والمعدات للقتال والتي هي مخصصة للمشاركة في عمليات حفظ السلام. وسيوفر ذلك لمجلس الأمن المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب. وكما تُبين التجربة، هناك تفهم متنام في الأمم المتحدة بأنه يجب علينا تحسين نوعية عملنا بشأن أوجه المشكلة المتعدد حين نتخذ القرارات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي تذكير الأعضاء بأننا قد أتممنا مبادرتنا باقتراح لأن تعمل اللجنة بشكل كامل مع كل الأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن.

إن الأمر الملح أكثر من أي وقت آخر في الحالة الدولية المعقدة الراهنة هو ضمان الإجراءات الجماعية وترسيخ الأساس القانوني للسياسات الإقليمية والعالمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والاعتراف بعدم قابلية الفصل بين الأمن والتنمية في عالم اليوم. ولن يمكن تحقيق هذه المهمة إلا من خلال استحداث آليات أمنية جماعية مفتوحة، بما في ذلك في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. ونحن مقتنعون بأن هناك حاجة إلى الأمن، ليس من بعضنا البعض، وخاصة ليس ضد أي أحد، وإنما الأمن من التهديدات عبر الحدود.

إن رئيس الاتحاد الروسي، ديمتري ميدفيديف، قد وضع بديلا إيجابيا للتصعيد المتزايد للتوترات في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. وهنا أشير إلى وضع معاهدة ملزمة قانونيا بشأن الأمن الأوروبي. وفي رأينا أن هذه الوثيقة

ستمكننا من إقامة نظام سليم للأمن الشامل والموحد والمتكامل على أساس مبادئ تعددية المحاور، وأولوية القانون الدولي، والدور المركزي للأمم المتحدة، وعدم القبول بعزل دول معينة، ووجود مناطق ذات مستويات أمنية مختلفة. واقتراحنا لبرنامج عمل إيجابي سيمكننا، عمليا، من إرساء أساس عادل للتعاون بين جميع الدول.

إن الحفاظ على أولوية عملية نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة هو البديل للتصادمات الباهظة التكلفة ولسباق تسلح جديد. ويجب تنفيذ المزيد من تطوير القوانين والمعاهدات لعملية نزع السلاح، بما في ذلك تطويرها على أساس متعدد الأطراف وعالمي وبروح من الانفتاح الاستراتيجي.

وروسيا بدورها لا تدخر جهدا لضمان أن يكون نزع السلاح، أولا وقبل كل شيء، عملية جارية لا عودة فيها. منذ عام ١٩٩١، تم خفض الترسانة النووية الروسية بمقدار الخُمس، وخفض التكديس الإجمالي للأسلحة النووية التعبوية بمقدار ثلاثة أرباع. ويجري بنجاح تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد حققت معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أهدافها بشكل كامل، وسوف تنتهي مدة صلاحيتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونحن نجري محادثات مع الولايات المتحدة بشأن معاهدة جديدة ملزمة قانونيا لتحل محلها. ونعتقد أنه يمكن لها أن تشمل أفضل عناصر معاهدة ستارت، أن تحدد مستويات جديدة وأدنى للتحقق من وسائل الإيصال الاستراتيجية، أي القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية تحت الماء وقاذفات القنابل الثقيلة، فضلا عن الرؤوس الحربية التي تحملها.

إننا نريد أن ندعم النُظم القائمة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي. ويمكن تدعيم الأمن العالمي والحماية ضد المخاطر المحتملة للقذائف من خلال جعل معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى معاهدة عالمية.

في اللجنة الأولى، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أصدرت روسيا والولايات المتحدة بيانا مشتركا يدعو جميع الدول المعنية إلى مناقشة إمكانية إضفاء الصبغة العالمية على المعاهدة المبتكرة لإزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى من خلال إزالة القذائف التسيارية المنصوبة برا، والقذائف الانسيابية التي يبلغ مداها من ٥٠٠ إلى ٥ ٥٠٠ كيلومتر، مما يؤدي إل تدمير تلك الفئة من القذائف وإلغاء أية برامج ذات صلة بها.

ومسائل الاستقرار الاستراتيجي تتصل مباشرة بمشكلة أنشطة الدول في الفضاء الخارجي. ويبقى المجال الرئيسي للعمل هنا وضع تدابير فعالة لمنع انتشار أية فئة من الأسلحة في الفضاء الخارجي وذلك للحؤول دون تحويله إلى منطقة جديدة من مناطق الصدام العسكري وإلى مسرح محتمل للأنشطة العسكرية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدّم وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، بالنيابة عن روسيا والصين، مشروع معاهدة في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف. ونتوقع أن يضاعف المؤتمر الأنشطة في هذا المجال. ونحن ندعو إلى دعم المبادرة التي قدمتها روسيا ودول أخرى أعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وإلى الالتحاق بالوقف الاختياري المتعلق بالنشر الأول لأي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. والتدابير الهادفة إلى تعزيز الشفافية والثقة بالمبادرات الفضائية ستسهم في الحد من الدوافع نحو نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

إننا ممتنون لجميع الدول التي أيدت مبادرة روسيا في اللجنة الأولى. وأنا أشير هنا إلى مشروع القرار التقليدي المتعلق بهذه المسألة.

والأولوية الأخرى بالنسبة إلينا تكمن في مجال الأمن المعلوماتي الدولي. والهدف من جهودنا في إطار الأمم المتحدة هو المساهمة في تعزيز أمن الفضاء الإعلامي الدولي، ومنع البشرية من الانجرار نحو جولة أخرى من سباق التسلح – وهي في هذه المرة على مستوى تكنولوجي جديد من الناحية النوعية – وحفظ الموارد لأغراض التنمية، بما فيها الموارد المالية، واحتواء مخاطر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض تتناقض مع مصالح الدول في مجال الأمن. كما نود أن نشكر جميع الدول التي أيدت مشروع القرار المقدم حول هذا الموضوع في اللجنة الأولى.

وبالانتقال الآن إلى مراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية، فإننا نشهد هذه الأيام نوعا من النهضة، بدءا من التصنيع وحتى التكديس والاستخدام من جانب المستوردين. وتنشأ شواغل جدية بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يزيد من إمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين والمستخدمين الفاقدين للمسؤولية.

ولقد أظهرت الأزمة في القوقاز في آب/أغسطس عدم كفاءة الآليات الراهنة لنقل الأسلحة، بما في ذلك المدونات والتفاهمات المختلفة في إطار ترتيب واسينار. ومن الواضح أن الوقت قد حان لإجراء دراسة جدية لهذا المجال، وتحديد المشاكل الرئيسية ووضع السبل لحلها.

في الختام، أود أن أذكر أن روسيا تؤيد اعتماد بيان رئاسي بشأن تعزيز الأمن الدولي، وتنظيم التسلح. ونأمل أن يوفر ذلك زخما سياسيا كبيرا لجهودنا المشتركة في هذا المجال.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أخبركم، وسيدي الرئيس، عن مدى سعادة وفد بلدي برؤيتكم شخصيا تتولون رئاسة هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز الأمن الجماعي من خلال تخفيض الأسلحة والتنظيم العام لها، وهو موضوع ملح ويصب مباشرة في صلب مسؤوليات مجلس الأمن.

كما أننا ممتنون لوفد بلدكم، سيدي الرئيس، على الورقة المفاهيمية التي أعدها، وعلى مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحه.

إن عالما أكثر أمانا، وبمنأى عن الحرب دائما، كان هو الهدف الرئيسي الذي وجه مؤسسي الأمم المتحدة. واليوم لا يزال هذا السعي الحثيث إلى تحقيق الأمن للجميع هو شاغلنا، ولا تزال الدول تسعى إلى المشاركة في هذه الجهود، ولا سيما الجهود الدبلوماسية والعسكرية، لحماية الإنسانية من شبح جديد للحرب، والذي قد يؤدي هذه المرة إلى كارثة نووية.

لذا، يجب أن تكون لدينا قواعد تأخذ في الحسبان تحديد الأسلحة وخفضها وتنظيمها ومن هذا المنطلق، علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة قد ساهمت، منذ نشأتها، في إرساء الهيكلية الحالية لنزع السلاح، وبذلك أتاحت لمؤتمر نزع السلاح التفاوض وإبرام معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

لكننا لا نزال نواجه تهديدا غير مسبوق، والناجم بالضرورة عن التكديس المفرط لأسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن الزيادة المستمرة في الميزانيات العسكرية ومخاطر عسكرة الفضاء الخارجي.

علاوة على ذلك لا تزال الذخائر العنقودية، والأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب معاناة شديدة للسكان المدنيين، فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة.

وفي ضوء هذا الوضع لا يسعنا إلا أن نشجب التباطؤ القائم في إطاري المفاوضات المتعددة الأطراف، وهما مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إننا لم نصادف أي نجاح إضافي على صعيد الجهود المبذولة لدعم الإطار القانوني لتلك المسائل التي تعهدتها الجمعية العامة والتعاون بشأنها، ويجب علينا أن ندرك أنه على الرغم من العمل الدائم الذي يتم في إطار الأمم المتحدة، والذي أسهم في رفع مستوى الوعي بضرورة اتخاذ إجراءات، لم تتمكن الأمم المتحدة من أن تنفذ ولايتها بالفعالية اللازمة. وهذا كله يقوض هدف الأمن الجماعي الذي تكفله الأمم المتحدة عموما، ومجلس الأمن خصوصا، وفقا لأحكام الميثاق.

وعلى الرغم من أننا نسلم بأن تحديد وتنظيم التسلح مهمة بالغة التعقيد إزاء المصالح التي تتأرجح في كفة الميزان، فإن بوركينا فاسو مقتنعة بأن الحاجة إلى كفالة توفير الأمن الفعال تقضي إعطاء تلك المهمة أولوية على أي اعتبار آخر.

وبغض النظر عن عدد الضحايا الهائل الذي تسبب به، تمثل هذه الأسلحة تهديدا مستمرا لاندلاع الصراعات في جميع المناطق. لذلك علينا أن نعمل من دون تأخير للتصدي للتحدي المتمثل في الحد منها وتنظيمها. وبوركينا فاسو أملا منها في تحقيق النجاح في هذا المجال تعتقد أن علينا أن نلتمس توافق آراء جديدا بشأن الأمن الجماعي بما يترتب على ذلك من مسؤولية تتقاسمها جميع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية.

وهذا ممكن بالفعل في ضوء النتائج المقنعة التي حققتها الجهات الفاعلة خارج إطار الأمم المتحدة مثل الإنجازات التي حققتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات تحديد الأسلحة والحد منها وتنظيم التسلح في منطقة حساسة ودون إقليمية مثل منطقة غرب أفريقيا.

في عام ٢٠٠٦، أبرمت الجماعة الاقتصادية اتفاقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الخاصة بها وغير ذلك من المواد المرتبطة بها بقصد تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الجماعة الاقتصادية وتقليص انتشارها. ولا يجب أن ننسى الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في دبلن بشأن اتفاقية حظر الذخائر العنقودية، وتم التوصل إلى تلك الاتفاقية خارج إطار نزع السلاح الحالي التابع للأمم المتحدة من جانب عدد من الدول والمجتمع المدني ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة. وهذان مثلان يبينان مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة الأخرى في الساحة الدولية في مجال نزع السلاح.

وتتمسك بوركينا فاسو بالمبادئ والتوصيات الواردة في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولذلك نعمل على تنفيذ هذه التدابير بفعالية على الصعيد الوطني من خلال التدريب والحد من تدفق الأسلحة، وتضطلع بذلك لجنتنا الوطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسلطتنا الوطنية العليا لمكافحة استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة وذخيرتها واستخدامها.

إن بوركينا فاسو بوصفها طرفا في الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح، سوف تواصل تأييد جميع المبادرات ذات الصلة.

وفي الختام ولكي نعطي دفعة جديدة لعملنا الجماعي لتخفيض وتنظيم التسلح، يود وفدي التقدم بالمقترحات المحددة التالية: تحديد هيكل نزع السلاح باقتراح نهج جديدة يعزز تدابير بناء الثقة بين البلدان المنتجة؛ كفالة الامتثال لإطار العمل القانوني الحالي وتعزيزه؛ تعزيز ودعم قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ؛ وتعزيز التعاون الدولي.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن الشكر إلى وفد كوستاريكا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن أرحب بكم أيها الرئيس وأنتم تترأسون شخصيا هذه المناقشة الرفيعة المستوى. ونود أيضا أن ننوه بحرارة بمشاركة فخامة السيد صموئيل لويس ـ نافارو، نائب الرئيس ووزير الخارجية في بنما.

إن مسألة الأمن الجماعي ونزع السلاح لا تزال من بين إحدى المسائل الهامة والدائمة في جدول أعمال الأمم المتحدة. في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى تلك الموارد النفيسة للتنمية، فإنه ما من شك حول الحاجة إلى تخفيض الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وفي نهاية المطاف القضاء عليها وكبح الإنفاق العسكري الهائل على الأسلحة التقليدية. وهذا يبدو حتى أكثر إلحاحية بالنظر إلى ضرورة معالجة عدة أزمات اقتصادية واجتماعية عالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن الإنفاق العسكري وعدم الأمن اللذين يمثلهما الانتشار الذي يبرز بوضوح بوصفه حواجز تبعث على التحدي لتنفيذ أهدافنا المتعددة الأطراف.

إن الأمم المتحدة وهيئاتها منهمكة في هذه المسألة منذ وقت طويل، فهناك العديد من قرارات ومقررات الجمعية العامة التي ما انفكت مكرسة لنزع السلاح. غير أن هناك تكديسات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال تهدد وجودنا. وعلى رأسها عدم الأمن الذي تسبب به ذلك، ولا تزال البلدان تواصل زيادة إنفاقها العسكري بل تستثمر المزيد في التسلح سعيا منها إلى بلوغ مستوى مرتفع من الأمن. وإن الموارد التي يتعين استثمارها في السلم والتنمية يُلقى بها في هذا المسعى الذي يذكيه خوف مفاده أن نزع السلاح أو تخفيض التسلح قد يعرض أمنها للخطر. فلا بد من إيجاد سبيل لإنهاء هذا الاتجاه.

إن إندونيسيا ما برحت من بين البلدان التي تسعى إلى كسر طوق الحلقة المفرغة بتأييدنا باستمرار هدف تنظيم الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل. ونعتقد بقوة أن تخفيض الأسلحة والقضاء قضاء مبرما على أسلحة الدمار الشامل سوف يهيئ بيئة مستقرة ويوفر الثقة الضروريتين لزيادة مستوى الأمن.

وبالنظر إلى الركود في الجهود نحو نزع السلاح وتنظيم التسلح – وأبرزها عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على التحرك قدما بعمله لأكثر من عقد الآن – واستمرار الزيادة في النفقات العسكرية العالمية، نعتقد أن الفرصة مواتية الآن كي يسهم مجلس الأمن في الجهد الرامي إلى إيجاد حل.

لذلك نشجع المجلس على القيام بدوره المناسب بالتعاون مع الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة. غير أننا بقيامنا بذلك، نود أن نشدد على أنه لا ينبغي للمجلس أن يتصرف كهيئة تشريعية. وبغض النظر عن الخطة التي يضعها المجلس، ينبغي تقديمها إلى الدول الأعضاء للنظر فيها وفقا مع المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد، استكمالا للترتيبات المتعددة الأطراف، أن أي نهج إقليمي للأمن الجماعي ونزع السلاح ربما يسهم في تحسين جهود تخفيضات الأسلحة وتدابير بناء الثقة. ومن الجدير بالذكر أن نموذج رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتمثل في أمن المجتمع المحلي والأمن الإقليمي يرتكز على اقتسام قواعد السلوك الجيد في العلاقات بين الدول، والحل الفعّال للنزاع وآليات الوقاية، وأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهذا من شأنه أيضا أن يعزز التنمية السياسية. إن تشكيل واقتسام القواعد في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هام للغاية أيضا لبناء السلم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع. ومعاهدة آماتي والتعاون في جنوب شرق آسيا بمثابة مدونة سلوك للعلاقات بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا

والدول الخارجية. فالدول الموقعة والمنضمة ترفض استخدام القوة وتلزم أنفسها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في المنطقة. وهذه المعاهدة يمكن أن تكون نموذجا يحتذى به في مناطق أخرى. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا يوفر مساهمة أخرى من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا في برنامج عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن إندونيسيا تدعو إلى إقامة عالم تخصص فيه الموارد المالية وغيرها التي تبددها البلدان المصنعة والمنتجة للأسلحة في حيازة وتطوير الأسلحة والإبقاء عليها، وكذلك من يتاجرون فيها أو يشترونها، للاحتياجات الإنسانية والإنمائية الماسة.

لذلك نقدر قيام مجلس الأمن بدور أكثر فعالية بشأن مسألة تخفيض الأسلحة وتنظيمها ونزع السلاح، كالدور الذي قامت به منتديات أخرى. ولكن الأهم من ذلك، وبغض النظر عن المنتدى، ندعو إلى توفر الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء للنظر في هذه المسألة بوصفها تنطوي على مكاسب كبيرة وتعزز السلم والأمن الدوليين، بينما تحرر أيضا موارد هائلة في العالم يمكن استخدامها لضمان التنمية وتقدم البشرية بصورة عامة.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية يا سيادة الرئيس أن أعرب لكم عن عميق تقديري لوجودكم هنا. وأعرب أيضا عن تقديري لوفد كوستاريكا على عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم الأسلحة وتخفيضها. وقد طلبت إليّ حكومتي أن أنقل إلى سعادتكم ترحيبها الصادق، وأن أؤكد الأهمية الكبيرة لرئاستكم هذا المجلس اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لنائب رئيس بنما ووزير خارجيتها، معالي السيد صموئيل لويس – نافارو، لحضوره بيننا اليوم وإدلائه ببيانه، وللممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير دوارتي، لبيانه.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي الفرنسي باسم الاتحاد.

تتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لدراسة العلاقة بين نزع السلاح والسلام والأمن، ولنؤكد مجددا التزامنا بفعالية النظام متعدد الأطراف الذي يتخذ من الأمم المتحدة محورا له باعتباره أفضل إطار للعمل المنسق في هذا المجال.

والصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان واضحة لا خلاف عليها. ونحن جميعا ملتزمون بالعمل معا على تحقيق هذه الأهداف، لعلمنا بأنه لا يمكن أن يوجد سلام أو أمن بدون تلبية الاحتياجات الأساسية، ولا يمكن أن توجد تنمية اقتصادية بدون سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وتعني هذه الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أن المكاسب التي تتحقق في أحد تلك المجالات تترجم إلى نتائج إيجابية للمجالين الآخرين. ذلك أنه يمكن لنزع السلاح بالفعل أن يطلق الموارد لأغراض التنمية، بينما يمكن لنظام الأمن الجماعي الفعال أن يحد من حاجة فرادى الدول إلى الإنفاق العسكري. وينبغي أن تشعر الدول الأعضاء بأن شواغلها الأمنية تعالج في الإطار متعدد الأطراف على نحو أفضل مما تعالج في سباق للتسلح. ويمكن لذلك أن يولد تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي الثقة المطلوبة لتعزيز نزع السلاح.

ولمجلس الأمن دور محدد وخاص يؤديه. ولكي يتمتع بالمصداقية، يجب أن تكون لديه القدرة على التصدي للأزمات في مراحلها المبكرة، ومنعها من التدهور والتحول إلى صراعات مفتوحة، وإيجاد الحلول لها حين يحدث ذلك. وكثيرا ما تكون للتعاون الوثيق بين المنظمات والترتيبات الإقليمية أهمية حاسمة. وكثيرا ما ناقش مجلس الأمن دور

المنظمات الإقليمية محبذا الدور الذي تضطلع به في إدارة الأزمات التي تعنيها مباشرة. وينبغي أن تشكل العلاقة الوثيقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الأساس الذي يقوم عليه توافق الآراء الأمني الجديد بشأن الفعالية في مواجهة المخاطر المتعددة الأوجه المعاصرة.

وقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ١٩٩٣ مبادئ توجيهية وتوصيات للنهج الإقليمية في نزع السلاح. والنهج الإقليمية والعالمية لنزع السلاح مكملة كل منها للأخرى وينبغي الأخذ بها على نحو متزامن. وعلى سبيل المثال، يمكن لمجموعة أدوات الحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة التي تم إعدادها في أوروبا أن تسهم إسهاما مفيدا في الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة.

وإضافة إلى مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلام والأمن، نود أن نسلط الضوء على جهود هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتحديدا الجمعية العامة، والهيئتان التابعتان لها وهما اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. وكذلك يؤدي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومراكزه الإقليمية دورا هاما.

ولا يمكن المبالغة في الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى في وضع جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. كما أنه لا يمكن المبالغة في أهمية المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح، التي توفر المعايير ذات الصلة بإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد أيدت إيطاليا دائما أنشطة هيئة نزع السلاح الأساسية لوضع المعايير وهي ملتزمة بالبدء الفوري والانتهاء المبكر من المفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية عالمية التطبيق لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية.

لذلك نؤيد الجهود الرامية لزيادة فعالية هذه الهيئات التابعة للأمم المتحدة تأييدا كاملا. فاتساع نطاق عضويتها يجعلها تعبيرا عن المجتمع الدولي بأسره. وهذا أمر هام، لأن جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي لا يمكن أن تنجح ما لم يتوافر لها أوسع نطاق من الدعم السياسي.

السيد جانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أعرب عن ترحيبي الحار بمعالي السيد أوسكار أرياس سانشيز، الذي حضر إلى الأمم المتحدة ليترأس جلسة مجلس الأمن اليوم. وموضوع هذه المناقشة المفتوحة هو الأمن الجماعي وتنظيم التسلح، وهو موضوع حيوي في أهميته لصون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أعرب عن تقديري لهذه المبادرة من جانب كوستاريكا.

يمر عالمنا المعاصر بتغيرات كبيرة وعمليات لإعادة التكيف. وتمر الحالة الأمنية الدولية أيضا بتحول معقد وعميق. وتشير آخر التطورات إلى ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في مفاهيمه الخاصة بالأمن الدولي وأن يستعرضها في ظل هذه الخلفية الجديدة.

وصون السلام والأمن وتعزيز التنمية والتعاون طموحات مشتركة لدى المجتمع الدولي. وفي رأينا أن نعمل في المجالات التالية لتعزيز السلام الدولي وبناء توافق عالمي في الآراء من أجل تنشيط العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

أولا، يتحتم تعزيز الأمن المشترك لجميع البلدان وإزالة الأسباب الجذرية للعوامل التي تهدد بالخطر السلام والأمن، وذلك على أساس من الثقة المتبادلة والمنفعة والمساواة والمساعدة المتبادلة. وينبغي لجميع البلدان ومجموعات البلدان في ضمان مصالحها الأمنية الخاصة أن تحترم وتراعي تماما الشواغل المشروعة للبلدان الأخرى. فالإجراءات التي تتخذ دون اكتراث للمصالح الأمنية للبلدان والمناطق الأخرى، أو الإجراءات التي تلحق الضرر بهذه

المصالح، إنما تقلص مصداقية المبادئ ذات الصلة للقانون الدولي وتضعفها في نهاية المطاف وقد تعرض أمن دولنا للخطر.

ثانيا، يجب أن نلتزم بصون الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ونستمر في دفع عملية نزع السلاح النووي والحد من دور الأسلحة النووية في سياق الأمن الوطني. وينبغي أن تواصل البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية تخفيضها بشكل جذري من خلال وسائل قابلة للتحقق منها ولا يمكن الرجوع عنها. وينبغي أن تتخذ تدابير فعالة لمنع تسليح الفضاء الخارجي أو القيام بسباق للتسلح فيه، ولضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

ثالثا، ينبغي أن نتقيد بتعددية الأطراف، وأن نصون ونعزز الآليات القائمة للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، وأن ننشط الهيئات المتعددة الأطراف التقليدية للحد من الأسلحة ونزع السلاح. فبتطور العولمة وزيادة عمقها، تتصل جميع البلدان ببعضها وتترابط في سعيها من أجل الأمن. ولا يمكن لبلد أن ينأى بنفسه أو ينعزل. ولا سبيل إلى التعامل مع التحديات العديدة وتعزيز الأمن المشترك بغير الالتزام بتعددية الأطراف، وتعزيز سلطة وفعالية وعالمية معاهدات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

رابعا، من أجل معالجة المسائل المتصلة بعدم الانتشار، من الأهمية بمكان أن يجري التصدي على نحو متكامل لأسبابها الجذرية وأعراضها، ومتابعة الحوار والمفاوضات سبيلا لحل المشاكل المرتبطة بها، وضمانا للعدالة وعدم الانتشار. وينبغي في الجهود الدولية لعدم الانتشار أن يؤخذ بنهج متوازن في معالجة العلاقة بين عدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيات ذات الصلة.

وتعمل الصين دائما على صون وتعزيز عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتعرب الصين عن استعدادها للعمل مع جميع البلدان الأخرى على تعزيز العملية المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة وعدم الانتشار.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنقل إليكم امتناني لكم يا سيدي الرئيس لتنظيمكم هذه المناقشة المواضيعية المكرسة لموضوع بالغ الدقة، ألا وهو تنظيم الأسلحة والحد منها باعتباره عاملا من عوامل السلام والتنمية. إن حضوركم هنا، سيدي، يضفي على مناقشتنا أهمية خاصة. وقد شجب الأمين العام بان كي - مون مؤخرا ”استهلاك الموارد الهائلة في السعي بلا نهاية إلى التفوق العسكري“ ووجه نداء عاجلا من أجل نزع السلاح.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعطي لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن دورا في هذا المجال. والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن تقع على عاتق مجلس الأمن، بينما المهمة الخاصة للجمعية العامة هي النظر في مبادئ التعاون العام من أجل صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك تلك التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسلح.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ اليوم أن الجهود الكبيرة التي بذلت لتعزيز السلم والأمن كانت مصحوبة ليس بتخفيض الموارد التي يستهلكها التسلح على نطاق العالم بل بزيادتها. إن الأسلحة وقوات الأمن هي بلا شك أدوات تقليدية لتأكيد السيادة وأدوات لا غنى عنها لإرساء وصون الأمن على المستويين الوطني والدولي. ولا شك أن قرار الاستثمار في القوات المسلحة قرار سيادي تتخذه كل دولة نتيجة لموقعها في العالم ومفهومها للتهديد. وما من شك أن هذه الاستثمارات ستكون دائما ضرورية لتعزيز إمكانيات

حفظ السلام. ومن خلال تطوير الاتحاد الأوروبي الفعال لسياسته الأمنية والدفاعية، فإنه، ومن خلاله بلجيكا، يسعيان إلى الإسهام في صون السلام بطريقة فعالة.

ولكن وكما شهدنا مضاعفة الإنفاق العسكري خلال العقد الماضي، سيكون مجافيا للحقيقة أن نحاول تبرير الإبقاء على الترسانات العسكرية المفرطة من منطلق الحرص على صون السلم والأمن. إن السلام والأمن يتحققان أيضا من خلال استخدام وسائل أخرى، وما يسعى الميثاق ومناقشة اليوم إلى تذكيرنا به هو أننا بقدر ما ننفق أكثر على تلك الوسائل الأخرى بقدر ما سنضطر إلى أن ننفق أقل على الأسلحة.

إننا نعلم ما هي تلك الوسائل الأخرى، ونحن نستخدمها ونطورها. إنها التعاون الثنائي والإقليمي، ومنع نشوب الصراعات، والوساطة، وبناء السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كل تلك الوسائل تسهم في تعزيز الأمن الجماعي، وبالتالي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تقليل اللجوء إلى السلاح.

ومن خلال مشاركة بلجيكا في لجنة بناء السلام، ضمن أمور أخرى، فإنها تعتزم أن تسهم بنشاط في البرامج التي هدفها النهائي هو إسكات الأسلحة إلى الأبد. إن نزع السلاح والتسريح هما شرطان ضروريان لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتأثرة بالصراع.

ويؤمن بلدي بأن الخطوة الكبيرة إلى الأمام في مجال نزع السلاح هي في اعتماد معايير دولية مشتركة بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن ندرك بالفعل صعوبة منع تكديس تلك الأسلحة المخل بالاستقرار ونشرها الفوضوي في مناطق الصراع، وأنها بالتالي توقع أعدادا هائلة من الضحايا، أغلبيتهم من المدنيين. ولذلك فإننا نرحب باعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ''نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة'' (A/C.1/63/L.59)، والذي يحدد سلسلة من الخطوات الملموسة لتحقيق التقدم في هذا الميدان. إن تجربة بلجيكا في تنفيذ المعايير المعتمدة على المستوى الإقليمي تقودنا إلى تأييد ذلك النهج تأييدا كاملا وإلى المشاركة النشطة فيه.

إن عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة سوف يعزز الأمن الإنساني – وهو مفهوم هام جدا بالنسبة لبلجيكا – لأن ذلك سيكون له تأثير مباشر على حياة كل فرد، وخاصة في الطبقات الأضعف بين السكان. ولذا ألزمت بلجيكا نفسها بقوة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وبنفس الروح، يشارك بلدي بنشاط في الجهود الدولية لوضع حد لظاهرة الأطفال الجنود. وبلجيكا تسترشد في هذا الصدد بنفس الروح التي دعت بها إلى عقد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها. لقد استخدمت الأسلحة الكيميائية لأول مرة في بلدة إيبري في بلجيكا خلال الحرب العالمية الأولى.

وبصفة عامة، فإن معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف تؤدي بوضوح دورا رئيسيا، سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدميرها هي صكوك تستحق اهتماما خاصا. وتشدد بلجيكا على أهمية الامتثال الدقيق لتلك الصكوك، والتي ينبغي أن تصادق عليها وتنفذها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وترحب بلجيكا بمبادرتكم، سيدي الرئيس، التي تعيدنا إلى التطلعات الأساسية لواضعي الميثاق. وبلدي على

اقتناع بأنه لا يسعه إلا أن يدعم عزيمة مجلسنا على العمل بكد من أجل السلم والأمن بكل الوسائل المتاحة له، سواء من خلال التسلح و ”بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية“ كما تنص المادة ٢٦ من الميثاق بوضوح. ونحن على اقتناع بأن مناقشة اليوم ستكون النداء المجلجل من أجل تعزيز فعالية الإطار المتعدد الأطراف لسياساتنا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الترحيب بكم، سيدي، في نيويورك ويشكر وفد كوستاريكا على تنظيم هذه المناقشة اليوم. إن حضوركم في نيويورك هو دليل واضح على التزامكم بالقضايا التي نناقشها اليوم، ولا سيما صون السلم والأمن الدوليين.

كما أننا نرحب بوزير خارجية بنما ونشكر السيد دوارتي على إحاطته الإعلامية.

في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وضع زعماء العالم خطة طموحة يمكنها أن تساعد في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية والسلم والأمن للجميع. وقد فعل المجتمع الدولي ذلك انطلاقا من معرفة أكيدة بأن التنمية هي الطريق الوحيد والمؤكد إلى السلم والأمن. وإذ وصلنا الآن إلى نقطة منتصف الطريق إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا ما زلنا نكافح من أجل تعبئة الموارد اللازمة بينما يستمر الإنفاق العسكري في شتى أنحاء العالم في الارتفاع فوق المستوى المفرط أصلا.

إن مناقشة اليوم هي مبادرة هامة لتركيز الاهتمام على العلاقة المعقدة بين الأمن الجماعي والتنمية وعلى الحاجة إلى تنظيم وتخفيض التسلح ليتسنى توجيه الموارد الشحيحة بشكل أكثر ملاءمة إلى تحقيق حياة أفضل للجميع.

إننا نسلم بالحق في الأمن، وفي هذا السياق الحق في إنتاج وشراء وامتلاك الأسلحة على المستوى الذي لا يتجاوز ما هو مطلوب لأغراض الدفاع عن النفس. وجنوب أفريقيا لديها قوة دفاع وطني تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية.

إن الأمن هو أحد أهم التطلعات الأساسية للبشرية وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية. وميثاق الأمم المتحدة يقوم على فكرة الأمن الجماعي، والحق في الدفاع عن النفس وارد بشكل واضح في المادة ٥١. ولهذا السبب أوكلت إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ولديه صلاحيات واسعة النطاق بمقتضى الميثاق.

غير أن التاريخ قد أظهر أن النهج التقليدي في العديد من أنحاء العالم – أي نهج السعي إلى تحقيق الأمن من خلال حيازة الأسلحة الأكثر تطورا وبناء الجيوش الضخمة – قد أدى إلى العديد من الصراعات، بما فيها حربان عالميتان مدمرتان. ولقد أوصلنا ظهور الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الشديدة التدمير إلى مرحلة يتعرض فيها الأمن الجماعي للخطر بسبب الوجود المستمر لأكثر الأسلحة دمارا.

إن المبادئ الأخرى لميثاق الأمم المتحدة، وتحديدا مبادئ احترام السيادة والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها والتسوية السلمية للتراعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كلها تتعرض للتهديد عندما تسعى بعض الدول إلى التفوق العسكري على الآخرين. وسباق التسلح بين الدول المتنافسة يستهلك أيضا موارد شحيحة يمكن أن تستخدم بشكل أفضل في معالجة محنة الفقراء والبائسين في العالم والذي يؤثر بشكل سلبي على حق الشعوب في أن تختار بحرية نظامها للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

ودون التعدي على ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على هذا الموضوع الواسع النطاق، نعتقد من الممكن أن نشير إلى مجالات محددة يقدم المجلس فيها إسهاما بناء وينبغي له أن يقوم فيها بالمزيد. وفي رأينا، إن أكبر إسهام للمجلس هو في حل الصراعات وأعمال المنع وفي الدعم الذي يوفره للأنظمة القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويمكن للمجلس، من خلال مساعيه الحميدة، أن يساعد في تعزيز إصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من الصراع، بما في ذلك إدماج وترشيد القوات المسلحة التي ستكون مسؤولة أمام الحكومة والشعب.

ويمكن للمجلس أن يفعل أكثر من ذلك بكثير – خاصة من خلال القدوة التي يمكن لأعضائه أن يقدموها – وذلك للمساعدة على وقف تدفق الأسلحة إلى كل المناطق المتضررة من الصراع – وليس فقط تلك التي تخضع لحظر الأسلحة المفروض عليها من المجلس. إن الإجراءات الوطنية لتحديد الأسلحة في جنوب أفريقيا مصممة لمنع بيع الأسلحة من جنوب أفريقيا لمناطق الصراع. وفضلا عن ذلك، يمكن لأعضاء المجلس من خلال الامتثال الكامل لالتزاماتهم بنزع السلاح وعدم الانتشار وبنهج غير انتقائي أن يستعيدوا الثقة بالصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة.

والإسهام الآخر للمجلس هو التنفيذ الأكثر عدلا لمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن الوضع الحالي، الذي لا يتصرف فيه المجلس إلا في بعض الساحات دفاعا عن أمن بعض الشعوب، لا يقدم الكثير للإسهام في تهيئة بيئة تدعم جهود الدول لتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الخاصة بها بشكل كامل، ومن ثمّ إطلاق الموارد من أجل التنمية. ولا يحتاج المرء إلاّ أن ينظر إلى الحالة في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط الأعم كي يرى التباينات في إجراءات المجلس.

وهناك إسهام ثالث من مجلس الأمن وهو من خلال تحقيق نظام للأمن الجماعي يكون أكثر فعالية وكفاءة من خلال البناء على أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية فيما يتعلق بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد دعت جنوب أفريقيا إلى هذا الموضوع طوال فترة ولايتها في المجلس، مع التركيز بشكل خاص على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) أن التنمية وحقوق الإنسان والأمن الجماعي هي الأعمدة الثلاثة المترابطة والتي تعزز بعضها البعض وتدعم النظام المتعدد الأطراف. ومن الأفضل أن يتم تناول مسائل السلام والأمن بشكل متعدد الأطراف ووفقا للقانون الدولي. فضلا عن ذلك، وكما يذكّرنا هذا النقاش الهام، فإن الأمن الجماعي ومسائل الحرب والسلام ينبغي أن لا يُنظر فيها بمعزل عن حقوق الشعوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن قرارات شراء الأسلحة والنفقات العسكرية تؤثر علينا جميعا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني، سيدي الرئيس، أن أرحب بكم اليوم في مجلس الأمن. وأود أن أشكركم على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح وتحديده بشكل عام. وأرحب في هذه المناقشة أيضا بنائب رئيس بنما ووزير خارجيتها، السيد صامويل لويس – نافارو، وكذلك بالممثل السامي للأمين العام المعني لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي.

إن كرواتيا تقدر المسؤولية السياسية والدور القيادي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، نظرا لأنه الهيئة

العالمية الوحيدة التي لها ولاية بشأن هذه المسألة. وننظر في هذا السياق إلى أن مناقشة اليوم هي إسهام في أداء هذا الدور. إن فكرة الأمن الجماعي، في رأينا، تتسق مع الواجبات والمسؤوليات السامية للمجلس. ومن ثمّ نعتقد أنه من المفيد أن يناقش المجلس المسائل المتعلقة بتعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة.

وبالمثل، تود كرواتيا أن تؤكد أيضا على الدور والأنشطة الهامة للجمعية العامة وكذلك العناصر الأخرى في آلية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. فضلا عن ذلك، ينبغي للمرء أن لا يغض الطرف عن الجهود والإجراءات المتعددة الأطراف الجارية على الصعيد الإقليمي والثنائي والوطني بشأن مسألة تعزيز الأمن الجماعي من خلال نزع السلاح والحد من الأسلحة.

وتود كرواتيا أن تؤكد أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بتحسين الأمن الجماعي الدولي. وبصفة كرواتيا دولة أوروبية فإنها تثمّن بشكل خاص الدور والإسهام النشطين في الأمن الجماعي لعدد من المنظمات الإقليمية الأوروبية، وأهمها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الحد من الأسلحة يمكن أن يسهم في الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الأمثلة الجيدة على الاتفاقات الناجحة للحد من الأسلحة هو اعتماد وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من المرفق I-B للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، والذي أسهم في الأمن والاستقرار الجماعي في جنوب شرق أوروبا من خلال فرض القيود والحدود القصوى للأسلحة التقليدية وتسلح البلدان الموقعة على هذا الاتفاق.

وعلى المستوى الإقليمي، لا بد وأن نشير إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي أسهمت في أمن أوروبا واستقرارها بعد الحرب الباردة. ونأمل أن يتم التغلب قريبا على الصعوبات التي تواجه تأكيد هذه المعاهدة بالصيغة التي تم تعديلها في عام ١٩٩٩، وذلك لكي تتاح لبلدان جنوب شرق أوروبا فرصة المشاركة في هذا الترتيب الأوروبي العام.

ولكن من المهم جدا أن نلاحظ أن تحديد الأسلحة والجيوش في بعض البلدان في كل أنحاء العالم لا يعني أو يؤدي بالضرورة إلى قدر أكبر من الاستقرار والأمن. وهناك حاجة ماسة في بعض المناطق من العالم إلى إعادة بناء القوات المسلحة وقوات الشرطة لمواجهة طائفة كبيرة من التحديات الأمنية. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أهمية إصلاح القطاع الأمني في عملية الاستقرار ما بعد الصراع.

ويتفق وفد بلادي مع فكرة أن تخفيض الإنفاق والمخصصات العسكرية يمكن، حيثما كان ملائما، أن يسهم في تخصيص المزيد من الموارد للتنمية ويمكن أن يكون هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم أننا نعتقد أنه ينبغي لهذه الفكرة أن تُقرن بمبدأ الحكم المسؤول وينبغي أن لا تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي سياق التنمية، نود أن نشير مرة أخرى إلى أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويدعم بعضها بعضا.

وفيما يتعلق بتعزيز التنمية عن طريق منع العنف المسلح أو الحد منه، فإننا نحيط علما بشكل خاص بأهمية إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الذي صادق عليه أكثر من ١٠٠ بلد، بما فيها كرواتيا. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى اجتماع إقليمي عقد في سراييفو، البوسنة والهرسك، قبيل أيام حيث اعتمدت بلدان جنوب – شرق أوروبا إعلان سراييفو بشأن العنف المسلح والتنمية.

وكرواتيا تدعم الجهود الدولية المبذولة نحو تحديد فعال للأسلحة. كما نود أن نشدد على ضرورة الالتزام بالاتفاقيات السارية حاليا، الأمر الذي سيساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الجماعي وسيؤثّر بصورة إيجابية على إحلال الثقة بين الشعوب في علاقاتها الدولية. وفي هذا الصدد، تود كرواتيا أن تؤكد على الأهمية القصوى للالتزام بالأحكام ذات الصلة من الميثاق من حيث الآثار القانونية المترتبة على القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن.

ونود كذلك أن نعرب مجددا عن دعمنا للاتفاقات والصكوك الدولية القائمة في مجال منع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تسهم مساهمة إيجابية في استتباب الأمن والاستقرار الجماعي على الصعيدين الدولي والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نركز على دعمنا للعملية التي أطلقت مؤخرا بهدف اعتماد معاهدة بشأن تجارة السلاح وكذلك تأييدنا لفتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية الذي سيتم لاحقا هذا العام في أوسلو.

وأود أن أختتم بياني بالتعبير مرة أخرى عن تأييد كرواتيا لهذه المناقشة وأي جهود أخرى تهدف إلى تعزيز النظام العالمي الحالي للأمن الجماعي. إن مناقشتنا هنا اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني، سيدي، أن أراكم اليوم تترأسون أعمال المجلس هذا من موقعكم كرئيس لجمهورية كوستاريكا وحائز على جائزة نوبل للسلام. وآمل أن تلازمنا اليوم روح السلام هذه. كذلك أتقدم بالشكر للسيد دوارتي لإلقائه رسالة الأمين العام، وقد لاحظنا مع الشكر أيضا حضور نائب رئيس بنما الذي شرفنا ببيانه.

ويشرفني كثيرا أيضا أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا. وسيوزع النص الكامل لبياني.

يقر الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في حفظ السلام وفي مجال الأمن الدولي بكل صوره. وتشكل المسائل المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة تحديات بالغة التعقيد. وميثاق الأمم المتحدة يمنح الجمعية العامة صلاحيات عريضة في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، نجد أن هذه التحديات بحكم طبيعتها ذات صلة بقضايا السلام والأمن الدوليين الموكلة إلى مجلس الأمن.

إن الاتحاد الأوروبي منظمة مثالية حين يختص الأمر بالاستقرار ومجابهة تلك التحديات. إنه يباشر نفوذا يقود إلى الاستقرار في منطقته، الأمر الذي حفز العديد من جيرانه إلى السعي للانضمام إليه. وتخضع أراضيه لترتيبات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة بالمعنى الواسع للمفهوم، وهي ترتيبات لها دور محوري نظرا للعامل الجغرافي خلال الحرب الباردة. وينطبق هذا أيضا على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

لقد تقدم الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة هذا العام بطائفة من المقترحات العملية والواقعية في مجال نزع السلاح تهدف، في جملة أمور، إلى المصادقة عالميا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإتمام نظام التحقق الخاص بها، وتفكيك كل مواقع التجارب النووية بأسرع ما يمكن وبطريقة تتسم بالشفافية، والشروع الفوري وغير المشروط في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وكذلك الوقف الاختياري الفوري لإنتاج تلك المواد، واتخاذ القوى النووية وتدابير لبناء الثقة وضمان الشفافية وإحراز مزيد من التقدم في المباحثات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن اعتماد ترتيبات ملزمة قانونا، خلفا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها، وكذلك التخفيض الكلي لمخزون

الأسلحة النووية في العالم عملا بالمادة السادسة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة من قبل الدول التي تمتلك أكبر الترسانات، وإدخال الأسلحة النووية التكتيكية من قبل الدول التي تمتلكها في عمليات تحديد ونزع الأسلحة بشكل عام، بهدف تخفيضها أو إزالتها تماما. والشروع في محادثات بشأن معاهدة لحظر القذائف أرض – أرض القصيرة والمتوسطة المدى، والانضمام إلى مدونة سلوك لاهاي وتنفيذها عالميا.

ويؤدي الاتحاد الأوروبي أيضا دورا نشطا في الحد من الانتشار العشوائي للأسلحة، وبخاصة عن طريق مدونة سلوك بشأن عمليات نقل الأسلحة. كما يؤيد بالكامل مشروع معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وينتهج الاتحاد الأوروبي أيضا سياسة تتسم بالحيوية الشديدة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل ويدعم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وكذلك فإن الاتحاد الأوروبي أصبح طرفا فاعلا رئيسيا في مجالي التنمية وتعزيز حقوق الإنسان.

بيد أن من الصعوبة بمكان فرض آليات جامدة لتطبيقها في كل مناطق العالم. ففي بعض المناطق، نجد أن مؤشرات الإنفاق العسكري لا تعكس بالضرورة مستوى انعدام الأمن في البلد المعني. وحقيقة فإن السياسات المتبعة حاليا في الأمم المتحدة تسعى لبناء القدرات العسكرية للمنظمات الإقليمية في بعض المناطق النامية. ولكن ينبغي ألا يتسبب النهج الإقليمي في إضعاف الصكوك العالمية مثل معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبطبيعة الحال مشروع معاهدة تجارة الأسلحة. وينطبق هذا المنظور أيضا على الصكوك غير العالمية الطابع، إلا أنها تتناول عدة مجالات في وقت واحد، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وأخيرا، فإن هذا الرأي يشمل أيضا الصكوك الثنائية التي تتمتع بأهمية خاصة في مجال الأمن، مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية والحد منها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم ببعض الملاحظات البسيطة. علينا أن نحافظ على الإنجازات التي تحققت في إطار اتفاقيات تحديد الأسلحة، وبخاصة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. علينا أن نعمل بلا كلل للحد من سفك الدماء الذي تتسبب فيه تجارة السلاح غير المشروعة كل عام والتراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن نظام منع الانتشار ضروري لأمننا، وعلينا، ونحن مقبلون على عدد من المواقيت المحددة الهامة في العامين المقبلين، أن نبذل أقصى ما بوسعنا من جهد لتعزيزه. وعلينا كذلك أن نستغل أفضل استغلال الأعوام الثلاثة المتبقية أمامنا لنتوصل إلى معاهدة لتجارة السلاح تتميز بالقوة والإلزامية والعالمية. وأخيرا، وتأسيسا على تجربتنا الخاصة، نطالب بتعزيز التضامن الإقليمي الذي يمثل، دونما شك، عاملا في دفع السلام والاستقرار في العالم أجمع.

وأتكلم الآن بصفتي الوطنية لأذكّر المجلس، دونما إطالة، بالتدابير والمبادرات غير المسبوقة بشأن الشفافية التي أعلنها رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢١ آذار/مارس. وأشير هنا في المقام الأول، فيما يتعلق بالمجال النووي، إلى الزيارة التي تمت إلى موقعنا السابق لإنتاج المواد الانشطارية الذي تم الآن تفكيكه، وهي الزيارة التي قام بها ممثلون عن هيئة نزع السلاح في ١٦ أيلول/سبتمبر. وأنوه هنا إلى التخفيض الملحوظ في قواتنا كما أعلنا، وإلى الإعلان بشأن حجم ترسانتنا الوطنية الذي أذيع على الملأ يوم ٢١ آذار/مارس. وأخيرا، أود أن أضيف أن فرنسا تؤيد، بطبيعة الحال، مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): يشرفنا، فخامة الرئيس، أن تترأسوا أعمال المجلس اليوم لمناقشة هذا

الموضوع بالغ الأهمية. ونرحب بكم بصفتكم رئيس كوستاريكا وبصفتكم الشخصية. كذلك نرحب بحضور السيد صامويل لويس – نافارو، نائب رئيس جمهورية بنما.

في البداية، يتقدم وفد بلادي إلى وفد كوستاريكا بالشكر على تنظيم هذه المناقشة الهامة حول مسألة تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح وخفضه، التي نرى أنها ستسهم في دعم جهود مجلس الأمن. فتحقيق الأمن الجماعي لكل الدول يبقى الهدف النهائي الذي أنشئ من أجله مجلس الأمن. وقد عهدت المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، والتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

اليوم وبعد مرور أكثر من ستة عقود على إنشاء مجلس الأمن، ما زال هدف تحقيق الأمن الجماعي لجميع الدول بعيد المنال، وذلك بالرغم أن بعض المؤشرات الكلية توحي بتحقيق نجاحات حقيقية بالرغم من الظروف التاريخية التي أثرت على عمل المجلس لفترة طويلة من الزمن. وقد تكون الظروف الدولية اليوم توفر بيئة أكثر ملاءمة بكثير مما كان عليه الوضع قبل عقدين من الزمن، لتلعب الأمم المتحدة دورها في تقوية الأمن الجماعي، بمفهومه الواسع، ودورها، بشكل خاص، في تنظيم التسلح والقوات المسلحة. ولكن يجب أن ندرك جميعا أن توفر البيئة الدولية الملائمة أو تحسنها ليس شرطا كافيا لتفعيل دور مجلس الأمن ولا بد من توفر شروط أخرى، في مقدمتها تقوية شرعية المجلس.

في تقرير الأمين العام (A/59/565) الصادر سنة ٢٠٠٤ والمعنون ”عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة“، الذي أعده الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، تكررت عبارات مثل ”في عالم اليوم، أي تهديد لواحد هو تهديد للجميع“ و ”تحتاج أي دولة للتعاون الدولي لتحقيق أمنها“. لقد أصبحت هذه الأقوال في عالم اليوم بديهيات ومسلمات عند الجميع.

لا شك أن تنظيم التسلح والحد منه يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الجماعي لكل الدول، صغيرها وكبيرها، إلا أن مسألة تنظيم التسلح ينبغي أن تتم من خلال مفاوضات شاملة ومتعددة الأطراف تشارك فيها جميع الدول، ففي عصر العولمة المقترن بالثورة المعلوماتية، باتت مشاكل تنظيم التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار تقلق أكثر من أي وقت مضى؛ وتتأثر بها جميع بلدان العالم بشكل أو بآخر؛ وعليه فمعالجة هذه المسائل ينبغي أن تتم من خلال اتفاقات دولية متعددة الأطراف وتحت مظلة الأمم المتحدة. إن اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي يتم التفاوض بشأنها وتطبيقها في إطار متعدد الأطراف، توفر آلية مناسبة للدول الأطراف لعقد مشاورات فيما بينها وللتعاون على إيجاد حل لأي مشكلة قد تنشأ بخصوص أهدافها أو تطبيق أحكامها.

مما يسهم في تعزيز الأمن الجماعي بشكل كبير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي العمل على تفعيل واستكمال هذا التعاون على نحو شامل في إطار الفصل الثامن من الميثاق، نظرا للإمكانيات المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ودورها النشط في مجال الدبلوماسية الوقائية، وأيضا مكانتها المناسبة التي تؤهلها لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في منطقتها تمكنها بصورة أكبر من المساعدة في منع نشوب هذه النزاعات أو في تسويتها.

تؤمن بلادي بأن هناك علاقة وطيدة بين نزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان، فلا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار بدون التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية بدون أمن واستقرار. ولا شك أن تنظيم التسلح والقوات المسلحة

وخفضهما يجد انعكاسا إيجابيا على المسألتين: التنمية والأمن، والاستقرار. فهناك تناقض هائل بين النفقات العسكرية العالمية وبين أوجه التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والجوع والفقر، والمرض، التي يرزح تحت وطأتها أكثر من ثلثي البشرية.

وللأسف، إن التسلح المتزايد، الذي يمثل بالفعل ما يزيد عن ترليون دولار من الإنفاق وفق إحصائيات الأمم المتحدة، يمتص نصيبا أكبر مما ينبغي بكثير من الموارد البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية، فيضع بذلك عبئا ثقيلا على اقتصادات جميع الدول، ويؤثر على تدفق التجارة والتمويل والتكنولوجيا على الصعيد العالمي.

لقد خلص فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٥٧ لدراسة هذا الموضوع في السياق الدولي الحالي إلى استنتاج مفاده أن الإنفاق العسكري العالمي، بعد أن شهد انخفاضا طفيفا خلال التسعينيات، قد ارتفع باطراد منذ عام ٢٠٠١ وينبغي تسليط الضوء على هذا الأمر. ونتيجة لهذه النفقات كانت هناك زيادة في ميزانيات الدفاع في جميع أنحاء العالم أدت إلى تعزيز مناخ من انعدام الأمن والخوف وانعدام الثقة.

لا شك أن التزام المجتمع الدولي بتكريس جزء من الموارد التي تتاح، نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يسهم بشكل كبير في معالجة الكثير من المشاكل المتعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة، مما يساهم في تحقيق الأمن الجماعي بمفهومه الشامل للجميع.

أخيرا، نعتقد أن بلادكم تقدم للعالم في هذا المجال نموذجا يستحق الاحترام والتقدير، ونأمل أن يمثل نموذجا يحتذى للجميع. لعلكم كنتم محظوظين بالجغرافيا، ولكن مما لا شك فيه إن إرادة شعبكم هي التي حققت هذا الإنجاز.

ونقدر لوفدكم مبادرته بإعداد الورقة المفاهيمية ومشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس كوستاريكا.

تُحكى قصة غريبة من الأساطير الاسكندنافية أن ملكين ظلا يتقاتلان إلى الأبد. وإذا تمكن أحدهما من قتل الآخر، ينهض الضحية مرة أخرى ليواصلا قتالهما حتى آخر يوم للعالم. وللقصة روايات متعددة، غير أنها جميعا تحكي عن استيقاظ الملوك وجيوشهم كل صباح وبحوزتهم أسلحة جديدة، وهم على أهبة الاستعداد لخوض معركة أخرى. وقد أصبح هذا الخيال، وهو نتاج ثقافة محاربين، نذيرا مؤلما بالأحداث التي ستكتب تاريخ القرن العشرين بالدم: ازدياد الأسلحة، وتزايد الأعداء والتهديدات والحروب التي أودت بحياة مئات الملايين من البشر وزجت بنا في خنادق انعدام الأمن على الصعيد الدولي.

وهنا يكمن سبب إنشاء مجلس الأمن هذا: أي السعي إلى إيجاد الحلول لمعركة لا نهاية لها فيما بين بني البشر، تؤججها حمى سباق التسلح. ومن غير المحتمل أن تكون أي منظمة قد حددت لنفسها مهمة أكثر طموحا من تلك المهمة. وليس من المرجح أن تكون أي منظمة قد واجهت خيارات أكثر صعوبة. ولا يزال العديد من تلك المعضلات بدون حل، غير أنه يمكن إيجاد جواب لها، بكل تأكيد، في مضمون ميثاق الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٤٥، بينما كان دخان أسوأ حرب في تاريخ البشرية لا يزال منبعثا، كتب مؤسسو هذه المنظمة في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة:

”رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولا،

بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧، عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح".

و لم تكن صياغة تلك المادة من قبيل المصادفة. فهي بيان يجب أن يأخذه هذا المجلس في الحسبان، بكل ما في الكلمة من معنى: أي أن الإنفاق على التسلح هو تحويل للموارد البشرية والاقتصادية، والمقصود بذلك أنه استخدام غير سليم. وكحد أدنى، يطالبنا الميثاق بأن نقبل بحقيقة أن الإفراط في الإنفاق العسكري يكلفنا فرصا لا متناهية.

وهذه ليست أوهام مواطن من أول بلد في التاريخ يلغي جيشه ويعلن السلام على العالم. وهي ليست أحلام شخص حائز على جائزة نوبل للسلام. هذا هو النص الذي يقوم عليه هذا المبنى. وهو النص الذي يبرر أي إجراء يتخذه مجلس الأمن هذا. وقد ظلت المادة ٢٦، حتى الآن، حبرا على ورق، ونسيا منسيا في مقبرة النوايا من أجل السلام في العالم. غير أنه في ذلك المكان بالذات توجد أيضا فرصة لإحياء تلك النوايا وإعطائها المعنى الذي توخاه من سبقونا في هذا الكفاح.

وعبارة "أقل تحويل للموارد" تعني، أولا وبالدرجة الأولى، إيجاد بدائل للإنفاق العسكري المفرط لا تضر بالأمن. ومن بين تلك البدائل تعزيز تعددية الأطراف. وما دامت الدول لا تشعر بأنها محمية من لدن منظمات إقليمية قوية ذات سلطات حقيقية للعمل، فإنها ستظل تسلح نفسها على حساب تنمية شعوبها – وأفقر شعوبها، خصوصا –، وعلى حساب الأمن الدولي. ومجلس الأمن، باعتباره ضامن الأمن الجماعي، عليه أن يدعم الاتفاقات المتعددة الأطراف التي اعتمدت في مختلف أجهزتنا الإقليمية. وستعمل كوستاريكا على هذا المنوال في العام القادم باعتباره سبيلا لتهيئة بيئة تمكننا من تخفيض الإنفاق العسكري بصورة تدريجية.

إن دولتنا غير مسلحة لكنها ليست ساذجة. فنحن لم نأت هنا للدعوة إلى إلغاء جميع الجيوش، بل لم نأت حتى للحث على القيام بتخفيض جذري للإنفاق العسكري في العالم، الذي بلغ ٣,٣ بليون دولار يوميا – وهو أمر مخجل. غير أن التخفيض التدريجي ليس ممكنا فحسب، بل لا بد منه أيضا، لا سيما بالنسبة للدول النامية.

إنني أدرك تماما أنه ليس بمقدور هذه المنظمة، ولا هذا المجلس، أو أي عضو من أعضائه أن يقرر مقدار ما تنفقه البلدان الأخرى على التسلح والجنود. غير أنه يمكننا أن نقرر مقدار المعونة الدولية التي تتلقاها والمبادئ التي تستند إليها هذه المعونة. فبالأموال التي تنفقها بعض الدول النامية على طائرة حربية واحدة، يمكنها أن تشتري ٢٠٠ ٠٠٠ حاسوب لصالح الطلبة ذوي الموارد المحدودة. وبالمبلغ الذي تنفقه على طائرة عمودية واحدة، يمكنها أن تقدم منحا شهرية بواقع ١٠٠ دولار لعام كامل، ولفائدة ٥ ٠٠٠ من الطلبة المعرضين للانقطاع عن الدراسة. والمنطق المنحرف الذي يدفع دولة فقيرة إلى إنفاق مبالغ مفرطة على جيوشها، بدلا من تلبية احتياجات شعبها، يناقض الأمن البشري تماما ويشكل في آخر المطاف تهديدا خطيرا للأمن الدولي.

ولهذا السبب، قدمت حكومة بلدي توافق آراء كوستاريكا، وهو مبادرة لوضع آليات للإعفاء من الديون، وتقديم الدعم بموارد مالية دولية للبلدان النامية التي تزيد إنفاقها على حماية البيئة، وتوفير التعليم والرعاية الصحية والسكن لشعوبها، وتخفض إنفاقها على الأسلحة والجنود. وبعبارة أخرى، تسعى تلك المبادرة إلى مكافأة البلدان النامية، الفقيرة أو المتوسطة الدخل، التي تقلل على نحو متزايد من تحويل الموارد الاقتصادية والبشرية لشراء الأسلحة، كما تنص على ذلك تماما المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، ألتمس دعم الأعضاء من أجل جعل تحقيق توافق آراء كوستاريكا حقيقة واقعة.

كما ألتمس تأييد الأعضاء لمعاهدة تجارة الأسلحة التي قدمتها كوستاريكا، مع دول أخرى، إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. وتسعى هذه المعاهدة إلى حظر بيع الأسلحة إلى الدول أو الجماعات أو الأفراد، إذا كان هناك سبب كاف يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستستخدم في انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي. ولا أعرف كم من الوقت سنبقى على قيد الحياة إن لم ندرك أنه لا فرق من حيث الفظاعة بين قتل العديد من الأشخاص، شيئا فشيئا كل يوم، وقتل العديد من الأشخاص في يوم واحد. وقد أثبتت القوة المدمرة المتمثلة في وجود ٦٤٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم، ٧٤ في المائة منها في أيدي مدنيين، أنها أشد فتكا من الأسلحة النووية، وهي تشكل أحد المحركات الأساسية لانعدام الأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

وتدرك كوستاريكا أن من بين أعضاء هذا المجلس بعض البلدان التي تتصدر قائمة بيع وشراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم. غير أن بلدي يدرك أيضا أن تلك الدول أقرت بأن الإرهاب والاتجار بالمخدرات يشكلان تهديدين خطيرين للأمن الدولي. فالجريمة المنظمة الدولية ترتهن بالاتجار بالأسلحة، التي تدفقت حتى الآن بحرية مخيفة عبر حدودنا، مع ما نجم عن ذلك من عواقب تعاني منها هذه الدول القوية ذاتها. وعلى الرغم من أن المعاهدة لن تقضي على هذه الجماعات الإجرامية، فإنها ستحد من عملياتها بكل تأكيد.

وإذا لم ننجح في اتخاذ هذه التدابير، وإذا لم يحظ توافق آراء كوستاريكا بتأييد الدول المتقدمة النمو، وإذا تاهت معاهدة تجارة الأسلحة في دهاليز هذه المنظمة، فإن سعينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يكون أكثر من حلم مستحيل لعالم يكد دون كلل، مثل سيزيف، صوب هدف لا يمكن بلوغه.

ونحن نعمل بغية القضاء على الفقر المدقع والجوع، غير أن الصراعات المسلحة تشكل السبب الرئيسي للجوع في عالمنا.

ونعمل على تحسين الرعاية الصحية، وخاصة صحة الأمهات ومكافحة الإيدز والملاريا؛ ومع ذلك، تستنزف النفقات العسكرية ملايين الدولارات من ميزانيات الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة. والأهداف الإنمائية للألفية كانت عبارة عن شعارات شجاعة، لكنها لن تكون أبدا أكثر من مجرد شعارات إذا لم ننظم الأسلحة ونقدم الحوافز لتخفيض الإنفاق العسكري.

وبوسع البشرية أن تكسر القيود التي أجبرتنا حتى الآن على إفناء قرون من الصراع المستمر بين الأخوة. وكان ذلك ما آمن به مؤسسو هذه المنظمة. والمهمة الضخمة الموكلة إلى هذا المجلس ليست مرهونة بالفشل غير أن الطريق إلى تحقيقها شاق. وصون السلام لن يكون أبدا بالمهمة الهينة، كما أنها لن تكون بالمهمة المنجزة تماما أبدا. ولكن، أود أن أؤكد لكم أن تعزيز تعددية الأطراف والحد من الإنفاق العسكري لصالح التنمية البشرية، وتنظيم الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي، هي خطوات في الاتجاه الصحيح – نفس الاتجاه الذي أشار إليه قبل ٦٣ عاما من كان يحدوهم الأمل مع أنهم نجوا من الفظائع.

وأستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رينان فوينتيابلا، المبعوث الخاص لرئيسة شيلي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب.

السيد فوينتيابلا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الخاصة في مجلس الأمن بشأن تعزيز آليات الأمن الجماعي.

ويشرفني أن أحييكم بحرارة نيابة عن فخامة رئيسة شيلي، السيدة ميشيل باشليت خيريّا.

وفي هذه الجلسة، نود أن يشارك بلدنا في النظر في موضوع محوري بالنسبة لهذه المنظمة والمجتمع الدولي. ووفقا للديباجة والمادة ١ من الميثاق التي تحدد مقاصد المنظمة، أنشئت الأمم المتحدة بالدرجة الأولى كأداة للأمن الجماعي، تهدف إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وعلينا أن نعترف بأنه في سياق دولي مختلف عن ذلك الذي كان يشهده الموقعون على الميثاق في عام ١٩٤٥، لا بد من مواءمة منظمتنا مع متطلبات أمن دولي ينطوي على تهديدات جديدة، وإن كانت التهديدات التقليدية لم تختف.

ومع ذلك، فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي بدأت مع اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتوافق الآراء (القرار ١/٦٠) تسير ببطء نوعا ما بعد بعض الإنجازات الملموسة التي تحققت مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

وما برحت شيلي تؤيد إصلاحا بعيد الأثر للأمم المتحدة من شأنه تعزيز مصداقيتها ومشروعيتها من خلال التأكيد مجددا على مبادئ الميثاق وقيمه. وقد اتخذنا بالفعل خطوات هامة في هذا الاتجاه. ولكن يجب علينا ألا نغفل عن التحدي المتمثل في إصلاح مجلس الأمن، فهو العمود الفقري في العملية الشاملة لإصلاح المنظمة. والتكوين الحالي لمجلس الأمن لا يجسد الواقع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ومن الواضح أن الجهاز المسؤول عن ضمان السلام والأمن الدوليين يجب أن يكون أكثر تمثيلا، وأن ينظر في إمكانية توسيع عضويته – وأن تكون لديه أساليب عمل تتيح مزيدا من المشاركة والشفافية.

وفي الوقت الذي تحدث أكثر الصراعات دموية داخل الدول ولكنها تؤثر بشدة على دول الجوار المحيطة بها، ينبغي أن تُعزز الآليات الإقليمية أيضا حتى يتسنى لها أن تؤدي دورا وقائيا لا غنى عنه في جميع النواحي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحرزنا تقدما ينبغي دراسته في المناطق الأخرى: فقد أنشأنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم كثيف السكان من العالم. وفي إطار التزام مندوزا ١٩٩١، أصبحت منطقتنا خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ وفي عام ٢٠٠٢ أنشأنا منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية. واليوم، وفي إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، نعكف على مناقشة مبادرة للدفاع دون الإقليمي تقوم على أساس الثقة والتعاون. ويمكن استقراء كل تلك الإنجازات تماما في مناطق أخرى، إذ أن تحقيقها يحتاج إلى الإرادة السياسية فحسب.

ويحصر ميثاق الأمم المتحدة الاستخدام المشروع للقوة – من خلال الوسائل المشروعة للدفاع – بالعمل الجماعي لدحر العدوان وممارسة الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي عقدت في عام ١٩٧٨، من جانبها، دعت إلى الحد المتوازن من التسلح التقليدي، على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار عند مستوى عسكري أدنى.

وترى شيلي أنه من الضروري ضمان الشفافية في حيازة وسائل مشروعة للدفاع. وهذه الوسائل لا يخولها الميثاق فحسب، وإنما تنبع من مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول بأدنى مستوى ممكن من التسلح، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية المذكورة آنفا. والشفافية، بدورها، شرط أساسي للثقة المتبادلة، التي يجب أن تتوفر في صلب أي عمل يهدف إلى توطيد الأمن الدولي.

وفي ذلك الصدد، اتخذت منطقتنا خطوة حاسمة بإبرام اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات

الأسلحة التقليدية، التي توفر إطارا قانونيا للمعايير التي حددها سابقا سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولكن أبعد من أحكام تلك الاتفاقية مع التركيز بصفة خاصة اعتبارا من عام ١٩٩٠، فقد اتبعت شيلي سياسة مفتوحة وحكيمة ومستدامة بشأن تجهيز قوة عسكرية دفاعية أساسا. وقد نوقشت سياسات الدفاع الوطنية بشكل مكثف وبطريقة ديمقراطية في بلدنا، وبعد ذلك نشرت عالميا في كتاب الدفاع الوطني، الذي صدرت منه طبعتان ويجري التحضير لطبعة ثالثة. وتسعى شيلي من خلال مشترياتها العسكرية، التي أُبلغ جيراننا بها مسبقا على النحو الواجب، إلى المحافظة على المستوى التشغيلي للقوات المسلحة التي خُفض عدد أفرادها في ضوء الحالة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولكنها تحتاج في نفس الوقت إلى أن تبقى قدراتها حديثة فنيا لأداء المهام المناطة بها دستوريا، بالإضافة إلى المشاركة بفعالية في عمليات حفظ السلام. وفي الواقع، تشارك شيلي بقواتها حاليا في عمليات حفظ السلام في هايتي وقبرص والبوسنة والهرسك. ونتيجة لتلك السياسات، أصبح من الممكن إبقاء مجمل النفقات الدفاعية عن نسبة ١,٠٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فحسب و ٦,٣٦ في المائة من الإنفاق الحكومي. وتشمل تلك النسب جميع النفقات التشغيلية لقواتنا المسلحة.

وقد جعل بلدي بناء الثقة المتبادلة أحد العناصر الأساسية في سياسته الخارجية تجاه جيرانه والمنطقة. وهكذا، أنشأنا آليات التشاور الثنائية الجاري العمل بها مع الأرجنتين وبيرو. وتتصدر تلك الآليات في كلتا الحالتين اجتماعات وزراء العلاقات الخارجية ووزراء الدفاع، والمعروفة باسم اجتماعات ”٢ + ٢“. أما بخصوص الجانب الموضوعي، فقد اتفقنا مع الأرجنتين – بمساعدة قيمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – على منهجية موحدة لقياس الإنفاق العسكري للبلدين، الأمر الذي يضفي يقينا وثقة على جانب حساس من علاقاتنا الثنائية. وعلاوة على ذلك، قمنا بالاستفادة من الاتفاقات العسكرية بشأن المساعدة في الكوارث الطبيعية والاتفاقات بشأن إجراء تدريبات مشتركة، حيث خطونا نحو إنشاء القوة العسكرية المشتركة للصليب الجنوبي التي جعلناها متاحة لتنشرها الأمم المتحدة اعتبارا من عام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ لاحظت شيلي أن بعض الصكوك والآليات المتعلقة بالأمن الإقليمي غير كافية لتلبية الاحتياجات الحالية، فقد أقامت شبكة من اتفاقات التعاون الثنائي في مجال الدفاع مع مختلف البلدان في نصف الكرة الغربي وبقية العالم.

إن الوضع الدولي قد يوفر قريبا فرصا جديدة لاستئناف جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

لقد قطع رئيس الولايات المتحدة المنتخب وعدا بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو وعد إذا تم الوفاء به سيكون تطورا إيجابيا على الدرب المؤسف الذي سلكته خلال الأعوام العشرة الماضية محافلنا لآليات نزع السلاح. وسيرسل ذلك التصديق بدون شك إشارة سياسية قوية ينبغي أن تؤثر على المؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بفشل آخر في أهم محافل نظام عدم الانتشار النووي. علاوة على ذلك، واستجابة للأصوات التي تعالت هنا في هذا البلد وجميع أنحاء العالم، ينبغي استئناف المفاوضات من أجل التحرك نحو النزع التدريجي للسلاح النووي، وذلك على أساس إجراء خفض في حالة استنفار الأسلحة النووية المتبقية.

بعد ٣٠ عاما من انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح، وبعد ٢٠ عاما

من آخر دورة استثنائية، ترى شيلي أن هناك حاجة إلى عقد دورة استثنائية رابعة، وعلى أعلى مستوى سياسي، لإجراء استعراض بعيد المدى واستشرافي للأهداف، وبصفة خاصة المحافل والصكوك المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. ويسعدنا اعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة بالإجماع لمشروع المقرر A/C.1/63/L.22 بشأن هذا الموضوع قبل بضعة أيام. ونهيب بالجمعية العامة، بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة، أن يتفاوض على تفاصيل لخارطة طريق جديدة.

تلك هي التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة في ما يتعلق بمسألة الأمن. وشيلي ملتزمة تماما بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ومقتنعة تماما بأننا نتحمل المسؤولية الهائلة عن توريث الأجيال القادمة عالم يعمه السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن تعرب عن شكرها لكم، سيدي بصفتكم رئيس كوستاريكا، وعلى مبادرة حكومتكم لإجراء هذه المناقشة المهمة بشأن مسألة بهذه الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بحضوركم وكذلك حضور نائب رئيس بنما والممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

تعتقد المكسيك أن تعزيز الأمن الجماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بمنع نشوب الصراعات. وفي ظل التزايد المستمر للعنف المرتبط بالصراعات في أنحاء العالم، من الضروري أن يتم تعزيز المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، وذلك من خلال السعي وراء حلول من شأنها أن تفضي إلى تحقيق المزيد من الأمن، ومن خلال تنظيم وخفض التسلح وتعزيز التنمية، خاصة في وقت يشهد أزمات حادة تتعلق بالغذاء والطاقة والتمويل، والتي لا يمكننا بعد إدراك عواقبها.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أقر رؤساء الدول الحكومات بالصلة القائمة بين التنمية، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، سعت المكسيك إلى تعزيز ودعم مبادرات مختلفة مرتبطة بتلك المفاهيم، مثل إنشاء لجنة بناء السلام، وهي حلقة وصل مؤسسية بين الأمن والتنمية. وشارك بلدي بنشاط في إعداد إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية وإعلان غواتيمالا الإقليمي، واللذين يلفتان الانتباه إلى الآثار السلبية الحادة لانعدام الأمن والعنف المسلح على التنمية.

إن المكسيك تشاطر كوستاريكا الرأي في أن خفض التسلح وتنظيمه في أنحاء العالم سوف يساهمان بدرجة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن المجتمع الدولي يحتاج إلى تشجيع المبادرات المتعلقة بنزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في سياق العمل بشأن الصراعات التي يتعامل معها مجلس الأمن.

ولأكثر من ستين عاما، والمكسيك تقول إن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو المسار المنطقي الوحيد لضمان الأمن الجماعي. وينبغي لكل الدول الحائزة لأسلحة نووية وتكنولوجيا نووية للأغراض غير السلمية أن تتخذ إجراءات منهجية وشفافة لخفض الأسلحة، والتي ستكون وسائل فعالة لزيادة الثقة وتعزيز القضاء على مبدأ الردع. وينبغي أن تذعن الدول بالمثل وبنفس القناعة لالتزاماتها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار لأنهما وجهان لنفس العملة ومترابطان بالتأكيد سياسيا وقانونيا.

وينبغي تطبيق نفس المعايير على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إن تعزيز إطار الصكوك القانونية المختلفة لنظام نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ هما من الأولويات الأساسية.

إن المكسيك يساورها قلق من أن نشر الأسلحة التقليدية يشكل تهديدا ناشئا للسلم والأمن الدوليين، وللتنمية بل ولبقاء ورفاه بعض الدول. لقد شهدنا، ويجب الإقرار بأن، معظم الأسلحة التي يجري تداولها اليوم في السوق السوداء كانت في مرحلة ما ضمن التجارة المشروعة في السلاح.

إن المكسيك بلد متضرر بشدة في التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونحن نعطي أولوية قصوى لإيجاد حل لتلك المشكلة المرتبطة أيضا بالجريمة المنظمة. ونكرر أنها مسألة لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون والاتفاق الدوليين القائمين على مبدأ المسؤولية المشتركة، الذي يتطلب المشاركة النشطة للأطراف الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وأن كل الدول، فضلا عن المنتجين والمصدرين وسماسرة السلاح والمنظمات غير الحكومية وبالطبع المنظمات الحكومية الدولية المعنية، يجب أن يكثفوا جهودهم لتحقيق أهداف برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

إن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة هي كلها أدوات ضرورية لتفادي زعزعة الاستقرار التي تسببها تجارة السلاح. وفي هذا السياق، تمثل تلك الصكوك مساهمة كبيرة في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالنظر إلى تلك العناصر، أيدت المكسيك المبادرة التي طرحتها كوستاريكا بداية في اللجنة الأولى لإثبات جدوى التفاوض على معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وتعتقد المكسيك أن معاهدة تبرم في المستقبل بشأن تجارة الأسلحة ينبغي أن تحدد المعايير لتجارة الأسلحة وأن تكون موضوعية وغير تمييزية وأن تتفق مع القانون الدولي.

وتعتقد المكسيك أن الإطار القانوني القوي لمكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة، والمراقبة الفعالة لهذه التجارة والعمل المهم لمجلس الأمن المتعلق بحظر الأسلحة في حالات الصراع المسلح هي أمور ضرورية لكفالة السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أعلن أن المكسيك ستوقع، في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتفاقية الذخائر العنقودية التي جرى التفاوض مؤخرا بشأنها.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن المكسيك، كعضو غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تأمل أن تساهم بشكل حاسم، ومن خلال نهج أمني متعدد، في حل الصراعات المختلفة في أنحاء العالم، وستعمل لتعزيز الأمن الجماعي القائم على التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيادة الرئيس آرياس، على المبادرة بعقد هذه الجلسة. إن التزام كوستاريكا بالسلام ونزع السلاح معروف جيدا؛ ويشرفنا وجودكم بيننا، وهو يبرز أهمية هذه المناقشة. وينبغي لي أن أشير أيضا إلى مشاركة فخامة السيد صامويل لويس – نافارو، نائب رئيس بنما ووزير خارجيتها، وأن أشكر السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على عرضه.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن الأمن الجماعي مفهوم شامل ينبغي أن يشمل النظر في المبادرات الموجهة نحو منع النزاع وبناء السلام.

وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الآثار الإيجابية للتنمية بالنسبة للسلام والأمن.

وإطار الأمن الجماعي الذي أرساه الميثاق لم ينفذ بالكامل بعد. وقد كان هناك تقدم غير كاف فيما يتعلق بتنظيم الأسلحة، ويتضمن ذلك تحديد الأسلحة، وشفافية الأسلحة، وعدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي أن يكفل نظام الأمن الجماعي أيضا تصويب الانتهاكات بسرعة. ويقتضي ذلك الالتزام بالموارد وتوفرها تحت مراقبة متعددة الأطراف لوضع عائق يتسم بالمصداقية.

لقد صُمم إطار الأمن الجماعي للأمم المتحدة قبل أن تنتشر المعرفة بوجود الأسلحة النووية وقبل زيادة تطوير وسائل إيصالها. وفي وقت مبكر، كانت التحديات التي تمثلها تلك الأسلحة سببا للقلق بين أعضاء الأمم المتحدة.

والحرب الباردة أعاقت جهود مجلس الأمن المبكرة لصياغة خطط بشأن نظام لتنظيم التسلح. وكان الأمر رهنا بالجمعية العامة، في ضوء الولاية المقررة في المادة ١١ من الميثاق، بمواصلة النظر في المسألة. ومنذ ثلاثين عاما، عقدت الجمعية العامة أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، تم خلالها وضع أول آلية لنزع السلاح. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم، إلا أن هدف نزع السلاح العام والكامل يبقى بعيد المنال.

ومما يبعث على القلق أن عقودا مضت من دون تحقيق نزع الأسلحة النووية. ويترافق ذلك مع عدة عوامل أخرى، من قبيل بقاء المذاهب النووية التي تقر بالاستعمال الأول؛ وانعدام الضمانات الأمنية السلبية الملزمة؛ والأبحاث المستمرة حول المتفجرات النووية، بما في ذلك التجارب دون الحرجة؛ والحفاظ على الاستعداد لاستئناف التجارب الكاملة. وثمة تطورات أخرى مثيرة للقلق هي التبريرات الجديدة المزعومة للاحتفاظ بالترسانات النووية. ومهما صيغت بعناية، إلا أنها تبدو غير متكافئة بشكل متزايد في مواجهة الوضع الدولي الحالي. فمن ناحية، من الواضح أن الأسلحة النووية لا تشكل رادعا للتهديدات الجديدة من الأطراف من غير الدول؛ ومن ناحية أخرى، يبدو التمسك بالترسانات النووية وكأنه يشجع الآخرين على السير في الدرب نفسه. وثمن المماطلة في نزع السلاح النووي من حيث عدم الانتشار واضح جدا للعيان.

وتعتقد البرازيل بأن مسألة تعزيز إطار الأمم المتحدة للأمن الجماعي تستحق أفضل جهودنا. وفي ذلك السياق، سيؤدي تنظيم التسلح دورا مهما. ونحن ملتزمون دوما بمسعى توفير إطار متكافئ للمنظمة لمواجهة تحديات السلام والأمن بفعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الجلسة المهمة وعلى الفرصة التي توفرها لأعضاء الأمم المتحدة كافة لمناقشة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار المهمة. إن انتشار أسلحة الدمار الشامل والانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية يشكل خطرا جديا للسلام والأمن الدوليين.

وحماية السلام والأمن هي جوهر ولاية مجلس الأمن، وللمجلس دور مهم في دعم تحديد الأسلحة دوليا بالعمل العازم. وتدعم النرويج بالكامل القرارات التي اتخذها المجلس المتعلقة بشواغل الانتشار المحددة. وترحب النرويج باتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدمت الأموال إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتعزيز ذلك القرار على المستوى الإقليمي. ولكن علينا أيضا أن نعترف بأنه يجب التفاوض بشأن المعايير العالمية لدى الهيئات ذات الصلة – وعلى نطاق

أوسع – لدى الهيئات متعددة الأطراف. وقد كانت سياسة النرويج الثابتة، أنه ينبغي لمفاوضات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن المؤسف أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخضع لضغط متزايد. ومن المؤسف أيضا أن التوقعات في مجال نزع الأسلحة النووية لم يوف بها بعد. وبينما نثني على التقليص المهم للترسانات النووية، فإننا ندعو إلى تقليص أعمق بكثير على أساس أن يكون بلا رجعة فيه، وعلى أساس التحقق والشفافية.

إن صبرنا ينفذ بصورة متزايدة بسبب انعدام التقدم في الجهود المتعددة الأطراف لمنع سباق تسلح جديد محتمل. ونأسف لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. ومما يبعث على الأسى أنه لم يتسن حتى الآن التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار لأغراض الأسلحة. ومن الحتمي أن نحرز تقدما في ذلك المجال خلال السنة المقبلة.

إن تدهور معاهدة عدم الانتشار سيكون بمثابة نكسة خطيرة لجهود عدم الانتشار المتعددة الأطراف. وتدهور كهذا قد يؤدي إلى تزايد صعوبة تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الحيوي أن تقوم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كافة بكل ما في وسعها للمساهمة في نتيجة ناجحة. وتسعى النرويج إلى المشاركة في تحقيق هذا الهدف بعدة طرق، بما في ذلك عن طريق مبادرة الدول السبع الشاملة لعدة أقاليم.

ومن المشجع أن نلاحظ تجدد الاهتمام بتحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وهناك توافق متزايد في الآراء بأن وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية لا يعزز أمننا. ونزع الأسلحة النووية جزء أساسي من جهودنا المشتركة المتعددة الأطراف.

وفي شباط/فبراير من هذه السنة، استضافت النرويج مؤتمرا دوليا بشأن المسائل النووية، وحضره بعض الخبراء البارزين من مختلف مناطق العالم. والرسالة الرئيسية التي وجهها المؤتمر كانت أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة حظر للتجارب تكون ملزمة قانونا أمر رئيسي. ونحن نحتاج إلى تخفيضات جديدة وأكثر عمقا تزيد عن تلك المذكورة في معاهدات تحديد الأسلحة القائمة. كما نحتاج إلى تلمس الوسائل لخفض أهمية الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، من قبيل المناطق الخالية من الأسلحة النووية الإقليمية. ونحتاج إلى تخفيض حالة استعداد الأسلحة النووية المنتشرة. ويجب إشراك جميع الزعماء السياسيين وأصحاب المصلحة المعنيين. وعلينا أن نقيم تحالفات جديدة وأن نعمل عبر الخطوط الفاصلة السياسية والجغرافية التقليدية.

ويسر حكومتي أن تحيط علما بأنه قد تم تحقيق نتائج مهمة في مجال القضاء على فئات من الأسلحة التقليدية التي تسبب ضررا بشريا غير مقبول. ونحن نثني على القرار التاريخي الذي تم التوصل إليه في دبلن في ٣٠ أيار/مايو من هذه السنة، عندما اعتمدت ١٠٧ دول نص معاهدة بشأن الذخائر العنقودية. والمعاهدة الجديدة تحظر كل استخدام للذخائر العنقودية وتخزينها وإنتاجها ونقلها. وهي تتناول أيضا مساعدة الضحايا، وتنظيف المناطق الملوثة وتدمير المخزونات.

إن هذه المعاهدة نتيجة لعملية أوسلو، وهي عملية مفتوحة أطلقت في عام ٢٠٠٦ وتضمنت الدول والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة. وقد حققنا نتيجة تمثل تعزيزا مهما للقانون الإنساني الدولي.

وسيفتح باب التوقيع على المعاهدة بشأن الذخائر العنقودية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وتمت دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مؤتمر التوقيع على المعاهدة.

والنرويج مقتنعة بأن الدروس المستفادة من النهج الإنساني لنزع الأسلحة يمكن تطبيقها في مجالات أخرى، من قبيل تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية الدولية. وتعيد حكومتي تأكيد دعمها للمفاوضات بشأن معاهدة استشرافية تتعلق بتجارة الأسلحة. ونحن نتطلع إلى المشاركة في العملية المقبلة في ذلك الصدد بهدف إنجاز معاهدة ملزمة قانونا تنظم تجارة تلك الأسلحة وذخائرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.